الفصل الأول

"اقتصاد الظل"

في الاتحاد السوفيتي وتأثيره على نمو وتطور البلاد

قرر المؤلفان في بداية الفصل أن يستشهدان بثلاث مقاطع من دراسات مختلفة، حول هذه الظاهرة والمتعلقة بحياة المجتمع السوفيتي. بهذا الشكل أردنا توجيه انتباه القراء إلى مواصفات اقتصاد الظل الأساسية ومضمونها وكذلك إلى النتائج الهامة ذات الطابع الاقتصادي الخاص والتي كان لها الأثر المؤثر على تطور ومصير البلاد.

عند الإطلاع على دراسة الباحث غريفوي غرسمان والتي عنوانها «التدمير الذاتي الدور التاريخي للنزعات المتأصلة في المجتمع السوفيتي» (هذا العمل أصبح جزءاً من المرجع الذي تم إصداره عام 1988 بعنوان «ضوء في نهاية النفق» من قبل جامعة بيركلي الأمريكية ذات الميول التقدمية، تحت إشراف الباحث ستيفان كوين). إن مؤلف هذا الكتاب يعتبران أن «ازدهار اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى الفساد الرسمي الذي يعمل خلف واجهات متنوعة - مثل الاستهتار وسوء استغلال السلطة وسرقة المال العام، الفساد والرشوة والجريمة المنظمة - كل ذلك في نهاية المطاف أدى إلى شل وتدمير المنظومة الاقتصادية. أن ذروة تلك العملية ترافقت مع وضع نشاط البلاد الاقتصادي تحت سيطرة تطلعات حكومية وحزبية تتصف بالبيروقراطية الشديدة.

إضافة إلى كل ذلك، حصلت فرملة حقيقية في مختلف مناحي حياة المجتمع. وأحياناً كان يحصل تدمير للآليات التواصل العمودي في مختلف المستويات القيادية. تتطابق ذلك مع تزايد إعادة التموضع والاصطفاف الشخصي «وأحياناً يكون جماعياً» حسب المصالح الذاتية للنخبة القيادية المسيطرة والمسؤولة عن إدارة ثروة البلاد والتي تمتلك السلطة أيضاً. في النتيجة النهائية، فإن تضافر جميع هذه العمليات والنزعات كان لها مفعول السرطان على جسم المنظمة السوفيتية في كافة

المجالات القيادية والحكومية الاجتماعية والسياسية الدولية.

«إن نشوء وسرعة انتشار اقتصاد الظل في نهاية أعوام الستينيات أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي حصلت في النصف الثاني من أعوام الثمانينات وهذا أدى إلى تفسخ وانهيار الاقتصاد السوفيتي»، أيضاً من خلال المقالات التي كتبها كل من الاقتصاديين بيتر تريمل وميخائيل الكسيف. تلك المقالات منشورة في كتاب عنوانه «التغيرات الاقتصادية بعد الشيوعية» المنشور عام 1994 في نفس الوقت في سان فرانسيسكو واكسفورد (بريطانيا) تحت إشراف روبرت كامبل). تؤكد جميعها:

«أن اقتصاد الظل قد نشأ بسبب ندرة بعض السلع المحددة ذات الطلب الودائع داخل السواق للوهلة الأولى تبدو أن تلك السلع إلى حد ما كافية لتلبية احتياج المواطنين... لكنه توجد سلع ذات طلب واسع لا تلبي بحجمها الطلب لكافة المواطنين أما بسبب زيادة ونمو الطلب أو لوقوعها تحت سيطرة بعض مجموعات الجريمة الاقتصادية المنظمة. أن نشوء تلك المجموعات واستمرارها في النشاط أدى لازدياد نفوذها بشكل كبير مع الزمن وتكاثرها مما أدى إلى حصول عدم استقرار في عمل كافة منظومات المجتمع السوفيتي الاقتصادية والسياسية أن الباحثة الاقتصادية السوفيتية تتيانا كرياغنا العضو في معهد الدراسات الاقتصادية السوفيتي قد قامت بتوصيف الظاهرة «اقتصاد الظل السوفيتي».

يستحسن في هذه الحالة التذكر أن جميع الطبقات الاجتماعية تمتلك على أفكارها ومن حيث المبدأ لها حياتها الخاصة. أنها تنمو وتتطور وفق قوانينها وعاداتها وقواعدها الخاصة. وأحياناً تتطور بالعطالة أو بالعاطفة أو حسب ظروفها الاجتماعية الذاتية، أن بعض تلك الأفكار قد تستمر وتتطور وبعضها الآخر قد يضمحل ويتلاشى، توجد بعض المجتمعات فقدت عوامل وأسباب ولادتها أو بداية قيامها.

إضافة إلى ذلك لا يستحسن نسيان أو التقليل من شأن حالات نشوء الأفكار والتي أتت في شروط التأسيس المتوازي للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالاشتراكية أو الرأسمالية على السواء مع احتمال حصول انتقال أفكار معينة من

أحد الأنظمة إلى الآخر في مثل هذه الحالات دائماً يحصل مثل ذلك التناقل من حيث المبدأ. عند دراستنا للمرحلة تم ملاحظة استخدام العنف والإرهاب من قبل هذا النظام أو ذاك فإن الهدف من ذلك هو إرسال رسالة إلى بقية الشعوب أو الدول والمجتمعات في العالم لإرغامها على تقبل قيمهم وثقافتهم.

هكذا على سبيل المثال كان من الطبيعي جداً الاهتمام «بإعادة بعث» «اقتصاد السوق الحرة» في سبعينات وثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث السيادة لنظام «اقتصاد السوق» والتي تعمل آلياته دون أي مراقبة بل بتشجيع وتخطيط من قبل الإدارات الحكومية لذلك البلد. لم يكن الهدف من كل ذلك مجرد الدعاية، بل يكمن في نشر ثقافة «السوق الحرة» في اقتصاديات الدول الأخرى، باعتباره نمط تفكير ملزم عملياً لها. لهذا نجد أن البروفسور ميلتون فريدمان المتخصص بالدراسات الاقتصادية من جامعة شيكاغو وزميله من جامعة هارفورد البروفسور جيفري ساكس صاغا ذلك على شكل «أطروحة أكاديمية» واعتبر ذلك بمثابة الهواء أو «التنفس» الذي لا غنى عنه بالنسبة للاقتصادي الليبرالي، بسبب ذلك حازا على شهرة عالمية.

تبعاً لذلك يجدر التذكير، أن أول «استخدام ناجح» لأفكار البروفيسور فريد مان وساكس حصل في تشيلي أبان الانقلاب العسكري الدموي الذي تم بقيادة الدكتاتور الجنرال بينوشيه، الذي أقدم على اغتيال الرئيس المنتخب والشرعي للأرجنتين سلفادور الندي يوم 11 أيلول من عام 1973 كانت ذريعة ذلك الانقلاب الدموي هو تأمين الاستقرار الاقتصادي للبلاد، لكن في واقع الأمر أضحت البلاد لقمة سائقة تحت تصرف الاحتكارات العالمية وعلى رأسها الشركات الأمريكية. جميع ثروات البلاد الأساسية في ظل حكم الديكتاتور أصبحت نهباً وتحت تصرف من نصبه في الحكم ليكون جلاداً للشعب وطبقته العاملة وحامياً لمن يسرق ثروات البلاد.

بعد ذلك وفي مثل تلك التقاليد الطيبة وفي نفس الظروف التي حصلت في تشيلي في زمن الديكتاتور بينوشيت، طبقت «إصلاحات اقتصادية» في بوليفيا والأرجنتين على نفس الخطى أيضاً. سارت بعض الدول من أجل الخروج من الإفلاس

والتضخم المالي ومنها دول أوروبية على رأسها بريطانيا. مثل تلك الوصفة تم استخداماً حتى في بولونيا أيام الاشتراكية.

حسب اعتقادنا، هنا بالضبط يجدر البحث عن أسباب تلك الأحداث غير المتوقعة والتيارات الجارفة التي أدت إلى تغيرات جذرية في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومته الاشتراكية في ذلك الوقت.

إذا لم يكن ادخل المجتمع السوفيتي والمنظومة الاشتراكية مجموعات تظهر اهتماماً بنماذج التطور المشابه، فمن الصعب مجرد التأثير العقلي أو الانبهار بأفكار السوق الحرة بحد ذاتها أن يؤدي إلى حصول عواقب بذلك الحجم. أيضاً من الصعب حصول ذلك تحت تأثير أي نوع من العواطف أو الانفعالات بالتأكيد وجدت بعض الطبقات الاجتماعية المنظمة والتي سعت سائدة حين ذاك.

في السنوات العشر الأولى لقيام السلطة السوفيتية، كان من المعتاد اعتبار أن الفئات المعادية للاشتراكية يجب البحث عنها ضمن دوائر محددة من المجتمع الريفي أولاً وكذلك وسط بعض الفئات والطبقات الاجتماعية التي تضررت مصالحها بسبب السلطة الجديدة، أمثال الملاك الزراعيين وبقايا الطبقات الرأسمالية، الذين يحاولون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة أمجادهم السابقة التي حطمتها الثورة.

بسبب تعميم سياسة التعاونيات الزراعية، أصبح جميع فلاحي البلاد عبارة عن عمال زراعيين، يعملون في مجتمعات زراعية إنتاجية حكومية أو جمعيات زراعية تعاونية، إضافة إلى ذلك فإن زيادة تصنيع البلاد من جهة أخرى أدت إلى زيادة أعداد الطبقة العاملة التي تعمل في الصناعة وتسكن في المدن أساساً. بفضل ذلك انتفى حصول أي تخوف لعودة أي شكل من أشكال الرأسمالية من جوف العمل الزراعي. حسب إحصائيات عام 1926 فإن نسبة السكان العاملين في الزراعة بلغت 83٪ من تعداد سكان البلاد العام، أما في عام 1975 فلقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة من سكان البلاد لا تزيد عن 20٪. خلال هذه الفترة ازداد عدد العمال من خمسة ملايين إلى 62 مليون يعملون في الصناعة والبناء وخدمات النقل.

مع العلم أنه بعد عام 1975 أخذت تظهر من داخل أعماق النظام الاشتراكي

«بؤر» أو شرائح اجتماعية ذات طبيعة اقتصادية خاصة تستلم الأفكار البرجوازية. لقد تمكنت من إيجاد الطرق والوسائل الملتوية لزيادة غناها المادي الشخصي. أن ذلك في واقع الأمر طريقة ناعمة وذات خصوصية من طرق النشاط للحصول على ملكية خاصة. وهذا يعد عموماً إثراءاً غير مشروع ونوع من الفساد حسب القوانين الاشتراكية وخصوصاً عندما يتعلق الأمر باستغلال أو سرقة القطاع العام الاشتراكي أو أملاك المجتمع وأموال الشعب.

إن مثل تلك الظاهرة التي أخذت تتعمق مع مرور الزمن في المجتمع السوفيتي والتي وصفت في الدراسات الاقتصادية بتسميات مثل «اقتصاد الظل» أو «الاقتصاد الثاني أو الخفي .... الخ». والذي أخذ يجد له مكاناً في أعماق الاقتصاد السوفيتي ومنظومته الاجتماعية ومؤسساته الاشتراكية بالتوازي مع الاقتصاد الأول القانوني والرسمي أي الاشتراكي.

صفة هامة أخرى اتصفت بها هذه الظاهرة، وهي أن القائمين عليها لم يتصرفوا منذ البداية وخلال فترة زمنية طويلة، باعتبارهم طبقة اجتماعية مستقلة أو فئة منعزلة. لقد كانوا في واقع الأمر فئة معينة من المواطنين يعملون في القطاع الصناعي الإنتاجي والزراعي الحكومي لكنهم كانوا يختلفون عن بقية العمال في أنهم استغلوا مواقعهم أو مناصبهم في القطاع العام الإنتاجي وبحثوا عن سبل للحصول على مكاسب مادية خلال فترة الدوام الرسمي، إضافة إلى ذلك أن الكثير من تلك النشاطات تم القيام بها وإخراجها باعتبارها «قانونية». بعض تلك النشاطات كانت إلى حد ما متوافقة مع القوانين وبعضها الآخر كانت على النقيض منه تماماً.

هكذا ومع مرور الزمن، فإن عدد الأشخاص المنخرطين في ما يسمى اقتصاد «الظل»، أو الاقتصاد «الثاني أو الخفي» أخذ في الازدياد تدريجياً، وهكذا مع مرور الزمن، فإن هذه العملية أخذت تتشكل داخل الاقتصاد الاشتراكي طبقة طفيلية والتي تحولت فيما بعد إلى نواة لطبقة برجوازية.

لقد أظهرت الأحداث، أن ظهور ونمو اقتصاد الظل «الاقتصاد الثاني» هو نمط اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة ويتطفل على الاقتصاد الاشتراكي

الأساسي وعلى القطاع العام، وهذا ينعكس بظهور طبقة من المجتمع تسعى للملكية الخاصة وذات توجهات معادية للاشتراكية. لقد ازداد دور اقتصاد الظل في تدمير الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي هذا الدور تجلى أولاً في عهد خروتشوف ثم في عهد بريجنيف لاحقاً.

لقد أكد لينين في حينه عندما انتصرت الثورة الاشتراكية في روسيا على ضرورة القضاء التام مرة واحدة وإلى الأبد على الميول والنشاطات الهادفة للحصول على ملكيات خاصة. لقد نجح ستالين في الحد من تلك الميول. لكن في عهد خروتشيف ثم في عهد برجنيف لاحقاً، لوحظ نمو تلك الظاهرة إلى حد كبير حيث نمت ظاهرة الملكية الخاصة. لكن فيما بعد ومع مرور الزمن ازدادت هذه الظاهرة اتساعاً أما في عهد غرباتشوف ويلتسن وصلت تلك الطبقة إلى حد مكنها من السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد السوفيتي المعني بالعملية الإنتاجية واستلام السلطة بعد ذلك.

إن اقتصاد الظل أو الاقتصاد الثاني، أظهر تأثيراً سلبياً كبيراً ومباشراً على مهام منظومة الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي. في جوهر الموضوع أن اقتصاد الظل أصبح أحد أهم الوسائل والطرق للحصول على الملكية الخاصة والدخل المالي - بالتوازي مع ذلك، أن جميع طرق الإنتاج والتوزيع الرأسمالية والذي اعتبرت منذ فترة وجيزة من مخلفات الماضي ولا عودة لها، عادت من جديد.

في واقع الأمر، أن جوهر «اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الثاني» هو يعد نشاط إجرامي ولا شرعي. لذلك سعى القائمون عليه لإيجاد غطاء وتمويه مناسب من خلال امتداح «الرأسمالية» وإيجابياتها، بالرغم من طبيعتها الاستغلالية حتى وفق المقاييس الليبرالية.

يا لها من مهارة تخصصية في فن البلاغة الإجرامية الليبرالية المتنوعة التي لعبت دوراً نشطاً في تمويل شتى أنواع النشاطات والحملات العادية للبناء الاشتراكي في البلاد. في البداية بدأت تلك الحملات تحت مسمى العمل على نشر «الديمقراطية داخل الحزب والدولة». مع تزايد قوة الفئات البرجوازية، قاموا برفع مستوى مطالبهم ونشاطهم لدرجة أنهم أخذوا يشككون في أسس البناء الاشتراكي للمجتمع

السوفيتي. أنهم لم يكتفوا فقط في استغلال اقتصاد الظل لصالحهم، بل أنهم ساهموا في تمويل وقيادة أعمال ونشاطات مشابهة متنوعة.

عند دراسة وتحليل تأثير «اقتصاد الظل» والعواقب الاجتماعية على مجتمعات العديد من الدول لا بد من العودة إلى الوراء في البداية نعتبر أنه من الضروري تعريف القارئ على الدراسات العلمية الخاصة في هذا المجال من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي نشرت في العديد من المطبوعات. سوف نقوم أيضاً بإلقاء الضوء بشكل عملي وواقعي على طرق انتشار وتكون هذه الظاهرة وحجمها ودورها.

في كتابنا هذا سوف نعطي تعريفاً «لاقتصاد الظل، أو الاقتصاد الثاني» والذي يعد شكل من أشكال النشاط الاقتصادي الهادف للحصول على مكاسب مادية شخصية ومنافع أخرى بطرق شرعية وأخرى غير شرعية. نفس هذا التعريف نجده في كتاب الباحث غريغوري غريسمان المنشور عام 1977 والذي يعد دراسة متكاملة في هذا المجال. من المدهش، أن أغلب استنتاجات المؤلف غريسمان بإطارها العام تتوافق مع أغلب طروحات الكتاب الجديين الذين اهتموا بهذا الموضوع.

إن إدخال مفردات الطرق القانونية وغير القانونية لتحقيق الأهداف الأساسية في تعريف «اقتصاد الظل» يحتل أهمية كبرى للحصول على التصور الحقيقي لجوهر وأسس العوائق السياسية والاجتماعية وتأثيرها.

من جهة أولى، لا شك في أن أي نشاط هادف للإثراء الشخصي وحيازة الملكية الخاصة يولد علاقات اجتماعية وقيم في جوهرها تناقض علاقات وقيم وأسس المجتمع الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج.

اعتماداً على ذلك، ليس من الصعب الافتراض أنه عند تطور الأحداث إلى حد معين فإن «اقتصاد الظل» قد يشكل مصدراً لتهديد الاشتراكية نفسها. في بداية إقامة السلطة السوفيتية وأثناء فترة حياة لينين وأسلافه من القادة حسبوا حساباً لذلك عندما قبلوا بتطبيق سياسة (النيب) «السياسة الاقتصادية الجديدة» تجنباً للانهيار الشامل للاقتصاد الروسي. من الواضح أنه في كوبا وعوا إمكانية حصول مخاطر من هذا النوع مرافقة لمرحلة النمو الاقتصادي «المرحلة الخاصة»، ذلك في

عام 1989 عندما حاولوا منح تشجيع للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الاقتصاد الكوبي لإنعاشه، من خلال السماح لبعض أشكال الملكية الخاصة والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

عندما نقوم بتعريف «الاقتصاد الثاني أو اقتصاد الظل» بأنه كافة الطرق القانونية وغير القانونية المتبعة لتحقيق مكاسب اقتصادية، مع ذلك يجب أن لا نحكم بشكل أوتوماتيكي على سلبية محتواه بشكل كامل. كان من الواضح أن قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني مسؤولة عن القيام بمهام حياتية قصوى تخص البلاد بأسرها ونموها وتطورها الاقتصادي، لم تقم بعملها بشكل مجدي على سبيل المثال قطاع الخدمات والإصلاحات الفنية وتبادل بعض السلع ذات الاستهلاك الشخصي.

من المتعارف عليه، أن مثل ذلك النشاط يحتل عملياً مكانة هامة في أي اقتصاد. أن الاتحاد السوفيتي ليس استثناءاً فيما يخص هذا المجال. إضافة لذلك خلال فترة أعوام 1950-1985 لوحظ انخفضا في نسبة النشاط الاقتصادي القانوني، بينما على العكس لوحظ ارتفاع في نسبة النشاط الاقتصادي غير القانوني لصالح القطاع الخاص. مع مرور الزمن، أن تلك النزعة تحولت إلى عامل تفسخ للاقتصاد - سرعان ما تحول إلى عامل مدمر ليس فقط مهمة منظومة الاقتصاد الاشتراكي بل لبنية المجتمع واقتصاده.

إن «اقتصاد الظل» الذي يتناقض مع القانون مثله مثل السوق السوداء، هذا التناقض يحدث فقط في مجتمعات الدول الاشتراكية. أما النشاط الاقتصادي غير القانوني في الدول الرأسمالية ينحصر في تنظيم شبكات الدعارة والاتجار بالرقيق الأبيض وترويج المخدرات، الاتجار بالأدوية المقلدة المهربة والمشروبات الروحية المهربة، التلاعب بالحسابات بهدف التهرب من دفع الضرائب. الخ. في ظل تطبيق «قانون الحظر التام للمشروبات الروحية» في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأول من القرن العشرين، عندما كانت السوق السوداء فيما يتعلق بالمشروبات الروحية واسعة جداً وأرباحها ملكية. لاحقاً، في سنوات الحرب العالمية الثانية نشأت في أمريكا سوف سوداء لبيع إطارات السيارات، السكر. وبقية المواد التموينية ذات

الاستهلاك الواسع والتي توزع وفق نظام البطاقات في ظروف المجتمع الاشتراكي يمكن أن تحتل مشكلة السوق السوداء مكانة وحجماً عادياً أو حيزاً وأهمية كبيرة، هذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي الخاص وانتشاره والمحدد من البداية ضمن إطار معين. إضافة لذلك أن السوق السوداء يمكن أن تتوسع تبعاً لازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب الواسع والتي يمكن أن تكون كميتها في الدول الاشتراكية أقل من الطلب. أن ذلك يوضح إلى حد ما سبب انتشار الثورات الاشتراكية وانتصارها في الدول ذات الاقتصاد المتخلف أو في الدول الواقعة تحت نير الاستعمار أو ذات الاقتصاد المدمر أو التابع لدول أخرى. في تلك الدول أن الاهتمام الأكبر يكون لقضايا الدفاع والأمن، وهذا بدوره يؤدي إلى تخصيص موارد أقل لإنتاج السلع ذات الطلب الواسع. وعند حصول أي توتر دولي أو أزمات اقتصادية، تلجأ تلك الدول إلى استخدام نظام البطاقات لتوزيع المواد التموينية وتظهر الطوابير الطويلة أمام محلات بيع السلع... الخ.

في مثل تلك الظروف تظهر رغبة عند بعض الناس للحصول على المواد الاستهلاكية والخدمات باستخدام طرق وأساليب غير قانونية. وكلما كانت قائمة السلع النادرة طويلة، كلما ابتكرت طرق وأساليب احتيالية متعددة للحصول عليها. عادة في هذه الحالة يكون ردة فعل السلطات بتشديد المراقبة على النشاطات الاقتصادية غير الشرعية ذات الطابع الشخصي. في الدول ذات التوجهات الاشتراكية يترافق ذلك مع تدابير إدارية وتربوية تشرح لأفراد الشعب سبب حصول مثل تلك الحالات.

عادة أن رجال الاقتصاد في العالم ينظرون بلا مبالاة إلى قيام «السوق السوداء» في الدول ذات الاقتصاد المتخلف، باعتبار ذلك وضع عادي وطبيعي ومناسب لتلك الدول. أما قيام «اقتصاد الظل» وتوسعه في دولة مثل الاتحاد السوفيتي أثار استغراب ودهشة كافة علماء الاقتصاد في العالم وحتى علماء الاقتصاد الماركسيين.

إلى حد ما يمكن شرح تلك الحالة، في أنه وخلال فترة طويلة وبكل بساطة لم يتم دراسة وتحليل تلك الظاهرة بصورة جدية وعلمية. حتى أن الدراسة الصادرة

عام 1948 للكاتب الماركسي البريطاني موريس دوبا بعنوان «التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي بعد عام 1917» لم تذكر أي شيء ذو أهمية. باستثناء الحالتان التي تم الإشارة إليهما حول عمل «البورصة السوداء» عام 1920، لم يتم التركيز على أي مشاكل من ذلك النوع، حتى في الكتاب الجديد المنقح والموسع الذي صدر عام 1968 في نيويورك.

نفس الأمر ينطبق على الدراسات الاقتصادية التي تمت داخل الاتحاد السوفيتي، ما عدا الدراسة التي أعدها ت. ي. كورياغينا عام والتي تم التحدث عنها قبل عام 1980، ما خلا ذلك لا أحد من رجال الاقتصاد السوفيتي لم يقم بإعارة أي اهتمام إلى المشاكل والمعضلات التي تتعلق بنمو ووجود «الاقتصاد الثاني» أو «الاقتصاد الظل». بالمناسبة أن ذلك لا يثير الدهشة إذا علمنا، أنه في فترة ما بعد عام 1960 يوجد ثلاثة من أربعة معاهدة متخصصة بالدراسات والبحوث العلمية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي كانت إلى جانب فكرة العلاقات النقدية السلعية باعتبارها أحد أشكال «اقتصاد السوق». (هذا حسب معطيات الكتاب للمؤلف اندارس اسلوند «كفاح غرباتشوف من أجل الإصلاح الاقتصادي»، الذي صدر في نيويورك عام 1989).

لذلك ليس من المستغرب أن لا نجد أحداً قد تطرق إلى ظاهرة «اقتصاد الظل» من خلال الدراسات الاقتصادية الأساسية والمشهورة والتي صدرت لرجال اقتصاد سوفييت حتى أنه لم تصدر أي إشارة إلى وجودها خلال عقود قيام السلطة السوفيتية حتى في مؤلفات اقتصاديين أمثال الكاتب ل. ليونتيف وكتابة «طريق الاقتصاد السياسي الأقصر» الصادر عام 1974، غ. أ. كوزلوف «الاقتصاد السياسي للاشتراكية» صادر عام 1977؛ غ. س. ساركيسيان «الاقتصاد السوفيتي آفاق وإنجازات»، صادر عام 1977، ب. ي. نيكيتن «أسس الاقتصاد السياسي» صادر عام 1983؛ ببوف «آفاق الاقتصاد السياسي» صادر عام 1985... الخ.

في كتابه «المعضلات الاقتصادية للاشتراكية» الصادر عام 1952 أوضح القائد السوفيتي ي. و. ستالين بشكل خاصاً إلى استمرار إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع من قبل القطاع الخاص المتواجد في المناطق البعيد عن المركز في

كافة أرجاء البلاد. في ذلك المؤلف لم يتم الإشارة إلى وجود أي خطر محتمل يهدد النظام الاشتراكي جراء وجود عناصر قطاع خاص تساهم في عملية الإنتاج ضمن المنظومة الاقتصادية للاشتراكية على الأغلب أن تلك الظاهرة (اقتصاد الظل) كانت محدودة الانتشار جداً في ذلك الوقت (لمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة الكتاب الصادر للمؤلف برويس فرنكلين عام 1972 في نيويورك بعنوان «ستالين - كيف كان»).

نجد تحليلاً مختصر لحالة تجارة العملة الصعبة في «السوق السوداء» ضمن الدراسة الاقتصادية التي أعدها رجل الاقتصاد الأمريكي ذي التوجه التقدمي فيكتور بيرلو والتي عنوانها «كيف يعمل الاقتصاد السوفيتي» في الحقيقة كان ميالاً إلى اعتبار تلك الظاهرة محدودة جداً ومؤقتة. ضمن هذا الإطار يستشهد بيرلو بالعبارة التي قالها نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي في حينه اناستاس فاغوغيان عندما عرف «السوق السوداء» على أنها «كمية ضئيلة من الخبث الذي يطفو على سطح مجتمعنا». إضافة لذلك يعتبر أن تلك الظاهرة ليست جديرة بالاهتمام لصغر حجمها». من الملفت للنظر أنه في الكتاب التالي للسيد بيرلو الذي عنوانه «التوازن الديناميكي» (المطبوع عام 1980)، وبالرغم من الشفافية والصراحة التي يتمتع بها الكتاب وغزارة المعلومات التي يتضمنها إضافة لمناقشة العديد من المسائل المتعلقة «باقتصاد الظل» إلا أنه لم يتطرق إلى موضوع السوق السوداء.

إن عدم الاكتراث لتلك المسألة شمل العديد من الباحثين الاقتصاديين ممن كان لديهم اهتمام بدراسة مشكلات الاشتراكية سواء كانوا رأسماليين أم ماركسيين. بالرغم من كل ذلك ومع بداية سبعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة متزايدة من علماء الاقتصاد في اغلب دول العالم وضعت نصب عينها الدراسة المعمقة لمسألة اقتصاد الظل. لقد كانوا أناس من مختلف المشارب العقائدية والاتجاهات السياسية. البعض منهم عاشوا وعملوا في الاتحاد السوفيتي نفسه، والآخرون عاشوا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، والبعض الآخر كان من علماء المخابرات المركزية الأمريكية المتخصصين.

بنتيجة الاهتمام المتزايد بظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي وبمبادرة

من البروفسور غريغوري غروسمان من جامعة كاليفورنيا والباحث فلاديمير تريمل من جامعة ديوك الولايات المتحدة بدءاً منذ عام 1985 قاما بنشر إصدارات دورية تهتم بظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي بشكل مشترك. بهذا الشكل وخلال الفترة منذ عام 1985 ولغاية عام 1993 تم إصدار 51 بحث اشترك بتحريرها 26 مؤلف ممن لهم اهتمام زائد بتلك الظاهرة، نصفهم اهتم بتلك الظاهرة في فترة حكم برجنيف. يجدر العلم أن المعلومات الأولية الأساسية لتلك الدراسات تم استقصائها اعتماداً على آراء واستجواب 1061 عائلة مهاجرة من الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام 1971 ولغاية 1982.

إضافة لذلك وبفضل مبادرة مشتركة من قبل جامعتي بيركلي وديوك تم وضع دراسة أخرى موسعة ترجمت إلى عدة لغات غربية أساسية شملت 269 بحثاً حول مختلف المعضلات الاقتصادية وعلى رأسها «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

بالتوازي مع ازدياد عدد البحوث والدراسات حول هذه المسألة نجد أن «اقتصاد الظل» كان له تأثيراً مباشراً وقوياً على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتطور ونمو تلك الدول.

أما ما يخص القانون والتشريع النافذ في الاتحاد السوفيتي فإنه من حيث المبدأ لم يسمح بأي نشاط تجاري أو اقتصادي مهما كان صغيراً ما عدا حالات خاصة تمس المساعدة المنزلية أو الإنتاج الزراعي أو الحيواني في المنازل في الأرياف. لم يسمح أيضاً ببيع السلع أو المتاجرة بها وإعادة بيعها بهدف الحصول على ربح جراء ذلك، واعتبر أي عملية تجارية من جهات أو مواطنين أجانب باستخدام عملات أجنبية عمليات ممنوعة وتهدف للإثراء غير المشروع.

بالنتيجة، فإنه منذ البداية في الاتحاد السوفيتي تم منع أي عمل قد يؤدي إلى استغلال جهد الآخرين. لكنه فيما بعد تم السماح قانونياً ضمن المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى ذات التوجه الاشتراكي في بعض الحالات المحددة بالقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية من قبل أشخاص. لذلك فإن القسم الأكبر من ذلك النشاط، كان موجهاً للمنفعة الشخصية من خلال

تقديم خدمات معينة للمجتمع، لكنه كان تحت المراقبة الدائمة ليكون قانونياً (بالطبع بعض الحالات تحولت إلى نشاطات «سرية» وغير قانونية).

على سبيل المثال، سمح القانون في الاتحاد السوفيتي للمواطنين العاملين ضمن الجمعيات الزراعية أو المنشآت الحكومية ذات الإنتاج الزراعي بامتلاك مساحات محدودة من الأراضي. مثل هذا الحق تم منحه في حالات كثيرة إلى أناس ليس لهم أي علاقة بالزراعة.

بهذا الشكل. وحسب المعطيات الإحصائية، لغاية عام 1974، كان الوضع بما يخص كمية العمل المصروفة على الأرض التي تم توزيعها على المواطنين والتي تعد ملكية خاصة لهم توازي 30٪ من مجمل ساعات العمل المخصصة لمجمل العمل الزراعي في البلاد. ذلك شكل عشر الوقت الزمني تقريباً لمجمل العمل في الاقتصاد بشكل كامل.

وفق نفس المعطيات التي تم ذكرها سابقاً، فإن العمل في الأراضي ذات الملكية الخاصة في تلك الفترة أدى إلى إنتاج 25٪ من مجمل الإنتاج الزراعي للاتحاد السوفيتي. أن القسم الأكبر من تلك المنتجات الزراعية تم تسويقها عبر منظومة تم إنشاؤها خصيصاً لهذه الغاية أنها أسواق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

للأسف لا توجد معطيات إحصائية رسمية لا في الاتحاد السوفيتي ولا في باقي الدول الاشتراكية الأخرى تشرح بشكل مفصل وحتى النهاية حول «ريع الإنتاج الزراعي الغذائي» الذي تم ذكره في تلك الفترة. من الواضح أن ذلك بكل بساطة لا يمكنه أن يشمل الاحتياجات الضخمة من المنتجات الغذائية المخصصة لتغطية الاحتياطات الحكومية والعسكرية وسد الاحتياجات الحياتية لأفراد المجتمع من المواد الغذائية والتزامات التصدير أو المساعدات الغذائية المقدمة للدول الأخرى.

من الواضح جداً أن تلك الكميات الهائلة من السلع الغذائية لا يمكن إنتاجها إلا بواسطة القطاعات الحكومية الإنتاجية الضخمة والمزارع الجماعية. من المستغرب أن تلك المسألة بقيت خارج «دائرة الضوء» ولم تحظى بالدراسة العلمية والبحث ولا توجد حتى إحصاءات كافية أيضاً حولها. إضافة لذلك، ظلت رفوف المؤسسات الاستهلاكية تحوي على المواد الغذائية المنتجة من قبل المواطنين الذين

يمتلكون مزارع ريفية خاصة بهم، على الأغلب أنها نفسها التي تم ذكرها والتي يشكل إنتاجها ربع الإنتاج الزراعي ككل. ومع مرور الزمن، تابع هذا القسم من المنظمة الاقتصادية دعم وتقوية موقعه وحضوره وتأثير داخل المجتمع. بالرغم من ذلك ولأسباب عدة، لم يتم تصنيف هذا القطاع الاقتصادي على أنه قطاع خاص مع أن الواقع يوحي بذلك.

إضافة لذلك، امتلكت هذه العملية عدداً من التناقضات الداخلية، التي كان لها أثر كبيراً على مستقبل ونمو وتطور البلاد. على سبيل المثال وكما يؤكد الباحث الاقتصادي غروسمان من خلال مؤلفه الذي أنجزه عام 1977 والذي كان عنوانه «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي» كان من الصعب عملياً تجنب أو منع استخدام ممتلكات القطاع العام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي للمصالح الشخصية مثل الآليات الحكومية والمحروقات والأعلاف والأسمدة والبذار وباقي وسائط ومواد الإنتاج الأخرى والتي تعتبر ملكية عامة عائدة لمنظومة الاقتصاد الاشتراكي التابع للمجتمع. إضافة إلى ذلك الهدر الكبير في ما يخص ساعات العمل والذي يذهب لصالح القيام بأعمال ذات نفع شخصي ونشاطات خاصة والذي يعتبر انحرافاً وتهرباً عن العمل أثناء الدوام الرسمي. يؤكد ويوضح غروسمان من خلال مؤلفه بكل وضوح كافة أشكال تلك العمليات. على سبيل المثال كان قطاع السكن في الغالب حكومياً، لكن كان هناك نسبة كبيرة من المساكن ملكية خاصة. وحسب معطيات غروسمان، لغاية منتصف أعوام السبعينيات سكن في تلك المساكن نصف السكان. لكن أن نسبة عدد مالكي المنازل الخاصة في المدن تبلغ 25٪ مع أن الملكية الخاصة للمنازل هي قانونية تماماً أو أنها من الممكن أن تصبح مكاناً لشتى أشكال الأنشطة الاقتصادية الخاصة أو التي من الممكن أن لا تكون قانونية. من بينها تأجير تلك المساكن لأغراض وأهداف شتى، والبناء غير القانوني أو ترميم وإصلاح الأبنية السكنية، سرقة مواد البناء ذات الملكية الحكومية لاستخدامها في المساكن الخاصة، رشوة المسؤولين... الخ.

إضافة لذلك أن الأطباء العاملون وأطباء الأسنان، المعلمون والمدرسون وأصحاب المهن الأخرى كان بإمكانهم بشكل قانوني عرض خدماتهم المأجورة

للآخرين إضافة إلى عملهم الأساسي لدى الدولة.

كان من الطبيعي جداً في المناطق الريفية أن يقوم عمال إصلاح المنازل، بعرض خدماتهم إضافة إلى بعض الأنشطة الخدمية الأخرى. توجد أعمال وأنشطة يكون أجرها اعتماداً على نسبة الإنتاج مثل البحث عن الذهب وبعض أنواع الفلزات المعدنية الأخرى شرط تسليم ما يكتشفوه إلى الدولة. أن القانون لم يمانع في بيع الممتلكات الشخصية المستعملة.

وهكذا نجد أن النشاط الاقتصادي القانوني من حيث المبدأ لم يواجه عقبات تذكر في ظروف الاتحاد السوفيتي.

في الحقيقة قبل استلام غرباتشوف للسلطة كان حجم إنتاج السلع بواسطة القطاع الخاص في تراجع (بالرغم من ذلك أن حجمه من حيث القيمة المطلقة في ازدياد). حسب معطيات المحلل الاقتصادي غرسمان في عام 1977، فإن قيمة إنتاج القطاع الخاص مقارنة بمجمل الإنتاج القومي للاتحاد السوفيتي تعادل 10٪، في حين كانت النسبة في عام 1960 حوالي 22٪. مع هذا فإن النسبة الفعلية لحجم إنتاج القطاع الخاص يجب تقيمها اعتماداً على ازدياد حجم الإنتاج القومي للبلاد خلال تلك الفترة.

مع حلول عام 1955، ازدادت المشاكل مع ازدياد ظاهرة الكسب غير المشروع. والتي تمثلت بشتى أشكال التهريب عبر الحدود.

بهذا الشكل ظهرت بشكل تدريجي ظاهرة «اقتصاد الظل»، أو «الاقتصاد الثاني»... الخ.

وهكذا ومع مرور الزمن تجسدت هذه الظاهرة على أرض الواقع وانعكست هذه الأنشطة على شتى مناحي الحياة في المجتمع حيث تم استغلالها للحصول على مكاسب شخصية.

بالرغم من حنكة وعبقرية القائمين على اقتصاد الظل، إلا أن المصدر الرئيسي للإثراء غير المشروع بالنسبة لهم، ظل السرقة من الدولة ونهب أملاك الشعب. وحسب رأي الباحث الاقتصادي غروسمان، أن عمليات السطو على المال العام من الأشخاص تم في أماكن مباشرة ضمن الجهات المؤسسات التي يعملون بها.

«الفلاح يسرق العلف من الكلخون، لكي يعلف الماشية التي يربيها في منزله. أما العامل فيقوم بسرقة المواد والأدوات التي يستخدمها للقيام بالأعمال والأنشطة الخاصة به. الطبيب يسرق الأدوية والسائقين يسرقون البنزين. في أحياناً كثيرة يتم استخدام السيارات الحكومية «كتكسي خاصة». تزود السوق السوداء بشاحنات مليئة بالبضائع والسلع النادرة يتم بناء منازل خاصة أو ريفية باستخدام آليات حكومية ومواد مأخوذة من مخازن الدولة بواسطة عمال أثناء الدوام الرسمي، كذلك الأمر يتم إصلاح السيارات الخاصة باستخدام قطع غيار مسروقة من المستودعات الحكومية.

إضافة إلى تلك السرقات التي تعتبر متواضعة الحجم إذا ما قورنت بسرقات أكثر تعقيداً وأكثر تنظيماً وتخطيطاً. تعمل في تنظيم مثل هذه السرقات جماعات مهنية ذات طبيعة إجرامية، تستطيع أن تقوم بعمليات على مستويات كبيرة الحجم. يشترك في مثل هذه العمليات على سبيل المثال بعض كبار المسؤولين في قطاعات اقتصادية هامة من الأساليب المستخدمة تنسيق كميات من السلع النادرة وذات الطلب الواسع بالرغم من جودتها وصلاحيتها، ثم يقومون ببيعها في السوق السوداء.

حصلت حالات كثيرة عندما يقوم مسؤولي أو مدراء المستودعات الحكومية الضخمة وحين يتم تخزين السلع ذات الطلب الواسع لديهم وبالتواطئ مع العمال والمستخدمين يقومون بترك كمية كبيرة من السلع أو البضائع جانباً، ثم يقومون ببيعها إلى تجار السوق السوداء وبذلك يحصلون على دخول إضافية كبيرة. إضافة لذلك أن المنتجات ذات الاستخدام طويل الأمد، مثل السيارات السياحية، حيث ينتظر المواطن عدة سنوات لكي يأتي دوره لاستلام سيارته التي اكتتب عليها، هنا يأتي دور السماسرة لكي يتلاعبوا بالدور لقاء رشاوي مالية، عندما يتم استلام السيارة يمكن بيعها بأسعار تفوق السعر الرسمي.

إن قطاع الخدمات والإصلاح وحتى قطاع الإنتاج، بشكل مباشر يمكن أن يصبح مصدراً للدخل غير المشروع. من بين تلك الخدمات التي يمكن استغلالها للحصول على أموالاً غير شرعية. إصلاح المنازل، والسيارات الخفيفة وخدمات الخياطة المتنوعة وبيع وإصلاح الموبيليا بناء المساكن المخالفة والمنازل الريفية... الخ

عادة أن جميع أنواع تلك النشاطات تتم حصراً من خلالها استخدام المواد التي يتم الحصول عليها من المستودعات الحكومية أثناء الدوام الرسمي.

إن عمليات الحصول على ربح شخصي باستخدام طرق وأساليب إنتاج غير مشروعة وصلت إلى حجم كبير «الرأسمالية الخفية» بكل ما للكلمة من معنى. حصلت حالات عندما قام «الرأسماليون السريون» في توظيف أموالهم في تنظيم أنواع محددة من أشكال إنتاج السلع، ومن ثم بيعها في السوق السوداء.

حسب رأي غريسمان، على الأغلب كانت تتم عمليات إنتاج لبعض السلع ذات الطلب الواسع مثل بعض أنواع الملابس والأحذية وبعض اللوازم المنزلية والحياتية وأدوات الزينة... الخ. مع العلم أن تلك النشاطات الاقتصادية عادة تتم في المنشآت الصناعية والزراعية الحكومية أو التابعة للقطاع العام. أن عمليات تنفيذ مثل تلك العمليات يتخللها عادة دفع رشاوي وشراء ضمائر لبعض المسؤولين لتأمين التغطية اللازمة.

ضمن هذا المجال لا بد من التعرج إلى استنتاجات رجل القانون السوفيتي كونستانتين سميس من خلال كتابه «الفساد داخل الاتحاد السوفيتي - عالم الرأسمالية السري داخل الاتحاد السوفيتي»، الذي نشر عام 1982 في الولايات المتحدة الأمريكية. اعتماداً على انطباعات شخصية من خلال عمله في أعوام سبعينيات القرن الماضي باعتباره كان محامياً عن مجموعة من رجال الأعمال السريين المشهورين، توصل إلى استنتاج مفاده عملياً في البلاد وإلى جانب الاقتصاد الرسمي تعمل منظمة من المصانع والمنشآت الخاصة متطفلة عليه.

كانت تعتمد مصانع القطاع الخاص السرية على مواد أولية تعود ملكيتها إلى القطاع العام بينما تنتج بضائع وسلع تباع لصالح شخصي، وكانت تنتج سلع نادرة وذات طلب واسع من أصناف متعددة من التريكو والملبوسات، الأحذية، النظارات الشمسية، الحقائب ذات الموديلات الحديثة... الخ، أيضاً كان يتم إعادة نسخ وتوزيع الموسيقا الأجنبية على أشرطة كاسيت ويتم بيعها في الأسواق. حسب شهادة سميس أن ملكية تلك المعامل لا تعود إلى مجرد ثله قليلة من الأفراد بل إلى «مجموعات عائلية كبيرة تمتلك على الملايين ويقع تحت سيطرتها عشرات المنشآت».

بجهد مشترك من قبل جامعتي بيركلي وديوك تم طبع عدد لا يستهان به من الكتب الهامة حول «اقتصاد الظل والاقتصاد الثاني» في الاتحاد السوفيتي القسم الأكبر منها تتطرق على مرحلة برجنيف، وعلى الأخص خلال فترة مرضه الأخيرة. في شهر أيلول عام 1985 ظهر إلى النور كتاب فلاديمير تريمل والذي يبحث في مبيعات القطاع الخاص من المنتجات الزراعية في مدن الاتحاد السوفيتي. حسب معطيات تلك الدراسة بلغت قيمة تلك المبيعات 3.5 مليار روبل في السنة.

دراسة أخرى مهمة صدرت عام 1985 لغروسمان بعنوان «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي نظره من داخل صالون الحلاقة». حسب رأيه، فإن الحجم العام للرشاوي والبقاشيش ضمن قطاع الخدمات الحكومية التي يتم دفعها تجعل ذلك القطاع ينتمي بشكل كامل إلى «اقتصاد الظل».

في تشرين أول عام 1985 صدر كتاب بعنوان «صناعة الكحول المهرب في الاتحاد السوفيتي» للباحث تريمليا، حسب الدراسة فإن قيمة المشروبات الروحية من البيرة، النبيذ والفودكا والمنتجة بشكل غير قانوني مقارنة مع ما ينتجه القطاع الحكومي. والتي تباع بأسعار أعلى إضافة إلى قيمة الايتانول المسروقة من المنشآت الحكومية لصالح القطاع الخاص بلغت عام 1979 حوالي 2.2٪ من مجمل الإنتاج القومي للبلاد.

في عام 1987 صدرت دراسة للباحث ميخائيل الكسييف بمبادرة مشتركة لنفس الجامعتين بعنوان «"السوق السوداء" للبنزين في الاتحاد السوفيتي»، في دراسته تم أفراد معلومات تفصيلية حول كميات البنزين وأنواع المحروقات الأخرى التي يتم سرقتها. حسب معطيات الباحث، فإنه في أعوام السبعينات إن كميات البنزين المباعة من قبل سائقي السيارات الحكومية من مخصصات سياراتهم بلغت أكثر من 33٪ من مجمل مبيعات البنزين العامة في مراكز المحافظات وبسعر أقل من السعر الرسمي.

في دراسة أخرى لنفس المؤلف، مخصصة لمشكلة آجار البيوت ذات الملكية الخاصة في الاتحاد السوفيتي، حيث قام المؤلف بحساب المدخول لعام 1977 عن آجار المساكن بطريقة غير قانونية والتي بلغت حوالي 15 مليون روبل حسب القيمة

الرسمية للروبل في تلك الفترة الزمنية.

في الدراسة التي أجراها كيمبيرلي نيغاوزرالصادرة عام 1992 حول «الاقتصاد الثاني» ، والتي أفرد مثال خدمة دفن الموتى والتي يضطر ذوي المتوفى على دفع رشاوي وبخشيش تفوق أربعة أضعاف التكلفة الرسمية المحددة لهذه الخدمة.

في دراسة سابقة لنفس الكاتب صادرة عام 1990 بعنوان «سوق المخدرات غير القانوني لأعوام نهاية الثمانينات في الاتحاد السوفيتي» ودراسة أخرى بعنوان «سوق الدعارة في الاتحاد السوفيتي» صادرة عام 1989 للمؤلف (كليفوردغيدي) تبحث الدراستان هاتان الظاهرتان بالتفصيل في «اقتصاد الظل» خلال فترة البيريسترويكا.

في عام 2000 أقدمت دار «كلوفير» المتخصصة بنشر الكتب القانونية بطباعة مرجع عنوانه «الجرائم الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي» (تحت إشراف أ. ف. ليدنوفي وم. كورتشيكان) قام كورتشيكان بتأليف أحد أقسام المرجع الذي يوضح عمل منظمة النقل العام في جمهورية أرمينيا السوفيتية ودورها وتأثيرها في «اقتصاد الظل».

كانت هذه الجمهورية على الدوام تمتلك على خصوصية حول الحالة الاجتماعية أن كاتب البحث يعتبر أن ما يحصل في أرمينيا ينطبق على مجمل البلاد عموماً بما يخص «اقتصاد الظل». أن البحث يتطرق بشكل مفصل إلى عمل وحياة سائقي باصات النقل العام في جمهورية أرمينيا. أن دخل سائقي الباصات هناك أعلى بكثير من متوسط دخل أمثالهم في باقي الجمهوريات. أن العلاوة تشكل دخلاً إضافياً ، تزيد عن الراتب الأساسي. أثناء سير الباص، يدفع الركاب الأجور مباشرة إلى السائق وبأسعار أعلى من الأسعار الحكومية المحددة. ثم يقوم السائق بعد نهاية عمله اليومي بمحاسبة إداراته وفق الأسعار الرسمية المحددة بسعر البطاقات المباعة. عندما يتعطل الباص ويرسل إلى رحبه الإصلاح يكون من مصلحة السائق أن لا تطول فترة الإصلاح وتوقف الباص مدة طويلة. لذلك يقوم السائق بدفع رشوة إلى أحد ما من أجل الإصلاح السريع وفق حسابات كورتشييان، فإن الدخل الصافي لسائق الباص في الشهر بعد اقتطاع المصاريف في المتوسط يفوق رابته الشهري الرسمي من 2-3 مرة.

إضافة إلى ذلك يؤكد المؤلف في بحثه وبسبب ظهور المشاكل الاقتصادية الموضوعية إضافة إلى الآثار السلبية لبعض إصلاحات غرباتشوف. أصبح أكثر سكان البلاد منغمسين بشكل أو بآخر في آلية عمل «اقتصاد الظل» بسبب كل ذلك أصبح ليس من المستغرب بالنتيجة أن تعم هذه الظاهرة، بل أضحت هي القوة الطاغية في عملية توزيع البضائع والخدمات في عموم البلاد.

ما هي حقيقة حجم «اقتصاد الظل» على أرض الواقع؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال يحاول الباحثون العلميون استخدام شتى أنواع الطرق والوسائل. في العادة القسم الأكبر منهم يعبرون عن شكوكهم في المعطيات التي يستخدمها زملائهم في دراساتهم هذه الشكوك تتعلق أيضاً حتى بالمعطيات الرسمية التي تدور حول التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي التي ظهرت في فترة تأسيسه وفي الفترة اللاحقة.

إضافة لذلك، أن جميع الباحثين الاقتصاديين الذين يهتمون في هذا المجال يميلون إلى أن العشرين سنة الأخيرة التي سبقت تفكك الاتحاد قد شهدت تزايداً كبيراً لتأثير «اقتصاد الظل» على وضع الاتحاد السوفيتي في جميع مفاصله الاقتصادية ونموه.

إن الدراسة التي قام بها كل «من الباحثين تريمبل والكسيف، على سبيل المثال تحوي على تحليل مفصل حول الظاهرة الشاذة بين علاقة مستوى الدخل الرسمي لسكان بعض المناطق الروسية وأوكرانيا من جهة أولى والكتلة النقدية التي بحوزة المواطنين إضافة إلى المدخرات والاستهلاك لنفس المواطنين خلال نفس الفترة من جهة ثانية. حيث تبين من حيث النتيجة أن حجم الإنفاق والادخار عموماً يفوق الدخل الرسمي، أن هذه الظاهرة تزايدت تدريجياً خلال الأعوام 1969 ولغاية عام 1989. وهذا أن دل على شيء فهو يدل على ازدياد نسبة الدخل غير المشروع لدى المواطنين. على أساس ذلك توصل الباحثان إلى نتيجة تبرهن على وجود وسرعة نمو «الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) أي الاقتصاد غير الشرعي وخصوصاً في الفترة من عام 1965 ولغاية عام 1985.

نستطيع أن نلاحظ من خلال الدراسة، أن أسباب تلك الظاهرة قد تكون

أكثر عمقاً وتأثيراً على الحالة الاقتصادية للبلاد خلال تلك الفترة. بلا شك أن دخل المواطنين السوفيت قد ارتفع خلال نفس الفترة وبجميع فئاتهم. بنسبة أقل ازدادت إمكانية الاستخدام الشرعي لتلك المداخيل، والتي ذهبت إلى البنوك على شكل مدخرات شخصية أو للنفقات الاستهلاكية. اعتماداً على تحليل معطيات الإحصاءات حول النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، لعام 1991 للباحث يون كيم من جامعة فاربيك الأمريكية والمنشورة عام 2003 والذي كان عنوانه «الاقتصاد الثاني ودوره في حياة المزارعين في الاتحاد السوفيتي». توصلت تلك الدراسة إلى حقيقة ازدياد حجم «اقتصاد الظل» خلال الفترة من عام 1969-1991 بشكل كبير جداً.

بما يخص تحليل ظواهر وعمليات «الاقتصاد الثاني» المخصص لبحث «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي للباحث العلمي من معهد البحوث الاقتصادية التابع إلى لجنة تخطيط الدولة ت. ي. كريلغين والمنشور عام 1990 من قبل دار النشر «برافدا» والذي يحوي على خلاصة أعمال وأبحاث الاقتصاديين السوفييت بما يخص «الاقتصاد الثاني».

من خلال تحليله للأمور، استخدم كرياغين نفس طرق الباحثين تريميل والكسيف إن هذا البحث يؤكد خلال مقارنة حجم الدخل الرسمي العام خلال شهر مع حجم الإنفاق الشخصي أو الادخار لكل مواطن على توسع ونمو «الاقتصاد الثاني»، الجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام.

جدول ازدياد الدخل الشهري خلال السنوات 1960-1988 مقارنة مع نمو حجم الادخار والإنفاق للحصول على السلع والخدمات

	1960	1970	1975	1980	1985	1988
الرواتب الشهرية (مليار روبل)	80.6	122	145.8	168.9	190.1	219.8
النسبة بالمقارنة مع سنة 1961	-	152	180	210	236	273
الإنفاق العام والادخار بمليارات الروبلات	103.2	223.2	329.9	464.6	590	718.4
النسبة بالمقارنة مع سنة 1960	-	216	320	450	572	696

إن كرياغن يتعامل مع المعطيات التي تتعلق بوضع الاقتصاد السوفيتي عموماً، اعتماداً على تلك المعطيات حيث توصل إلى استنتاج مفاده أن تسارع نمو «اقتصاد الظل» يفوق سرعة نمو الاقتصاد الرسمي خلال فترة عشرين عاماً، أي منذ بداية عام 1960 وحتى عام 1980 من القرن الماضي إن قيمة الإنتاج القومي وحجم الإنفاق على سلع التجزئة والخدمات ارتفع وسطياً بمقدار 4-5 أضعاف في نفس الوقت، نرى أن قيمة التعاملات في «اقتصاد الظل» قفز عموماً بمقدار 18 مرة.

مع ذلك، وبالرغم من تلك الاستنتاجات العملية بما يخص الدراسات حول «اقتصاد الظل»، وحجمه الحقيقي، إلا أنه من الصعب عملياً التوصل إلى قيم حقيقية دقيقة. عدد كبير من رجال الاقتصاد من مختلف المشارب والاتجاهات، من داخل الاتحاد السوفيتي ومن الولايات المتحدة الأمريكية، توصلوا إلى وجهة نظر واحدة، مفادها أنه من الصعب بمكان التوصل إلى الحجم الحقيقي «لاقتصاد الظل» مقارنة بالاقتصاد العام للبلاد.

أسباب عدة من التحليل العقلي تجعل الأمور تميل إلى التشاؤم لوجود ظواهر ليست طبيعية في المجال الاقتصادي، مثل «اقتصاد الظل»، «الاقتصاد الغير شرعي» «الاقتصاد السري»، «القطاع الخاص»، «العلاقات الاستغلالية» المرتبطة بالسوق السوداء، أن جميع تلك المسميات لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحصل بعض الباحثين الاقتصاديين، يعتبرون أن الحد الفاصل بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل يحدد بشريعة أو عدم قانونيه تلك العمليات، مجموعة ثانية من الباحثين يعتبرون أن «الاقتصاد الثاني» هو بمثابة «النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص» مجموعة ثالثة ترى أن العمليات الاقتصادية السرية، هي عمليات اقتصادية غير شرعية وغير قانونية.

على قاعدة امتلاك معطيات اقتصادية دقيقة، الخبير الاقتصادي كرياغين يقوم ببعض الحسابات التي استنتج منها. أن الخدمات والسلع الغير شرعية قد ازدادت قيمتها من 5 مليار روبل أعوام الستينيات لتصبح 90 مليار روبل مع نهاية أعوام الثمانينات من القرن الماضي.

وفق الأسعار الرائجة للعام 1960، كان الدخل القومي للاتحاد السوفيتي 195

مليار روبل، ووصل في عام 1988 إلى 422 مليار روبل، أما عام 1990 فلقد وصل إلى 701 مليار روبل.

هذا يظهر أن حجم «الاقتصاد الثاني» يبلغ وسطياً 3.4٪ من حجم الإنتاج القومي الكلي في عام 1960. في عام 1988 ازداد ليبلغ 20٪ منه، أما في عام 1990 فلقد بلغ 12.8٪ من الإنتاج القومي، أن الانخفاض الملحوظ في نسبة حجم «اقتصاد الظل» لعام 1990 يعود إلى حصول تغيير في التشريعات القانونية، حيث أصبح العديد من النشاطات الاقتصادية قانونياً وشرعياً، في حين كانت سابقاً تعتبر غير شرعية.

وحسب نفس طريقة الحساب للباحث كرياغن، فإن مجمل قيمة المدخرات المالية والتي جمعت بطريقة غير شرعية وذات الطابع الشخصي وصلت إلى حجم 200-240 مليار روبل. هذا يشكل ما نسبته 20-25٪ من مجمل الممتلكات الخاصة.

إن معطيات ت. كرياغن تعطي تصور فقط عن الدخل الحاصل بواسطة طرق غير مشروعة. أما الحجم الكامل للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص غير القانوني يمكن أن تحصل عليه بعد إضافة قيمة النشاط الاقتصادي الخاص القانوني، أي ما نسبته 10٪ إضافة على ما سبق أي ما مجموعه 30٪ من مجمل الدخول الحاصلة لعام 1988 أي ما يعادل 30-35٪ من مجمل المدخرات الشخصية لنفس العام.

يصبح الأمر أكثر وضوحاً عند إتمام الإضافات المذكورة سابقاً إلى معطيات كرياغين عندها نحصل على نتائج تطابق معطيات غريغوري غروسمان التي قدمها في مؤلفه الذي عنوانه «المظاهر السرية، وعمليات توسع آليات اقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي» (المنشور في شهر كانون الثاني من عام 1990). بالمناسبة في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون غروسمان من أشهر المختصين في هذا المجال.

إن غروسمان يستخدم معلومات دقيقة في بحثه، حصل عليها من مقابلات أجراها مع أكثر من 1000 شخص من المهاجرين الذين غادروا الاتحاد السوفيتي إلى غير رجعة. اعتماداً على ذلك توصل إلى نتيجة مفادها، أنه مع نهاية السبعينات، فإن 30٪ من مجمل دخل المواطنين الذين يعيشون داخل المدن السوفيتية (أو حوالي 62٪ من مجمل سكان الاتحاد السوفيتي) قد حصلوا على دخل مالي من جراء ممارسة أنواع عدة من النشاط الاقتصادي الشخصي المشروع وغير المشروع.

هذا النتيجة تدعمها إلى حد بعيد المعطيات الاجتماعية حول وضع «الاقتصاد الثاني» في الاتحاد السوفيتي والتي تم نشرها بعد عام 1991. من خلال الدراسة المذكورة سابقاً حول النشاط الاقتصادي غير القانوني للأسر السوفيتية (والمنشور عام 2000) من قبل الباحث الاقتصادي بيونغ - يون كيم من جامعة فارفيكا البريطانية والذي يحدد بها حدود وحجوم «الاقتصاد الثاني» اعتماداً على معطيات إحصائية للأسر السوفيتية». تحوي تلك الدراسة على معطيات حول مدخول ومصاريف الأسر ابتداء منذ عام 1969 وحتى عام 1990 والتي نظمتها الحكومة السوفيتية اعتماداً على دراسة 62000 إلى 90000 عينه من الأسر السوفيتية. أن تلك المقالة تحوي على معطيات حول الدخل القانوني وغير القانوني وكذلك على النفقات ومن ضمنها بالتأكيد ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الخاص. وليس بالضرورة أن تكون جمع تلك الأنشطة غير مشروعه. أن الدخل غير الرسمي والمشروع ممكن أن يكون جراء الجهد العضلي، أو الناتج عن بيع منتوجات زراعية أو حيوانية. أما النفقات غير «الرسمية» ممكن أن تكون فيه تكاليف المنتجات الغذائية المنتجة ذاتياً أو المشتراة من الغير.

لقد واجه الباحث كيم صعوبة في الحصول على معلومات من الأشخاص حول دخلهم وإنفاقهم غير المشروع، على عكس الأشخاص المهاجرين إلى خارج الاتحاد السوفيتي والذي اعتمد عليهم غروسمان في بحثه ودراسته الاقتصادية. من جهة ثانية أن الأشخاص الذين اعتمد عليهم غروسمان كانوا لا يحبون نمط الحياة في الاتحاد السوفيتي وغير ميالين إلى الاشتراكية. بعكس الإحصاءات التي تم القيام بها داخل الاتحاد السوفيتي ومن قبل الحكومة. في هذا المجال يمكن الافتراض أن الأناس الذين هاجروا إلى خارج الاتحاد السوفيتي هم كانوا في الغالب لهم نشاط اقتصادي خاص متعدد مقارنة بأولئك الذين لم يهاجروا. وهكذا نجد في النتيجة أنه من خلال دراسة كيم أن حجم «اقتصاد الظل» أقل بكثير من الدراسة التي اعتمد عليها غروسمان وهذا ليس بالمستغرب.

لهذا السبب نجد وفق حسابات كيم أن حجم الدخل الناتج عن «الاقتصاد الثاني» يبلغ 16٪، بينما نجده لدى غروسمان 28-30٪ من مجمل الناتج القومي للبلاد.

وهكذا بعد أخذ مختلف التناقضات الداخلية بين المجموعتين التي خضعتا للدراسة في الحسبان نجد أن الحقيقة تكمن في المنتصف.

من المهم أيضاً الإطلاع على استنتاج آخر لغروسمان الذي تتضمنه الدراسة المنشورة في لندن عام 1989 تحت إشراف ستانسلاف كومل بعنوان «الإصلاحات الاقتصادية في عالم الاشتراكية». من خلال بحثه يتوصل غروسمان إلى استنتاج مفاده، في واقع الأمر «أن اقتصاد الظل» كان منتشراً في باقي الجمهوريات السوفيتية أكثر من انتشاره في روسيا. هنا نعرض أمثلة على حجم اقتصاد الظل في بعض الجمهوريات السوفيتية أثناء فترة حكم برجنيف.

جدول يوضح حجم اقتصاد الظل لبعض الجمهوريات السوفيتية

حسب دراسة غروسمان

روسيا	%29.6
روسيا البيضاء، ملدافيا، أوكرانيا	%40.2
أرمينيا (الأرمن حصراً)	%64.2
منطقة ما وراء القوقاس الأوروبية وآسيا الوسطى	%49.7

حسب معطيات غروسمان، إلى نهاية أعوام السبعينات من القرن الماضي، فإن نسبة 30٪ من دخل سكان المدن وسطياً أتى من اقتصاد الظل في عموم مدن الاتحاد السوفيتي. أما في مناطق الاتحاد السوفيتي الجنوبية مثل (جورجيا، أرمينيا، اذربيجان وآسيا الوسطى) بلغت النسبة أعلى من ذلك بكثير وخصوصاً مناطق روسيا الشمالية والوسطى. في بعض المناطق وصلت نسبة اقتصاد الظل إلى نسبة توازي الاقتصاد الرسمي وأحياناً تفوقت عليها.

أن استنتاجات غروسمان هذه، تتوافق مع معطيات الإحصاءات الرسمية التي اعتمد عليها الباحث بيونغ - يون كيم وآخرون. حسب رأي أولئك الباحثون فإن «الاقتصاد الثاني» كان اقل انتشاراً في روسيا واستونيا ولاتفيا، أما المناطق التي اتسمت بانتشار أكبر لاقتصاد الظل فكانت «أوزبسكتان، جورجيا، اذربيجان، قرغيزيا، طاجيكستان، وأرمينيا).

هنا السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هو عدد الأشخاص المشاركين في اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي؟ القسم الأكبر من الباحثين عملياً يقرون أنه في

أعوام الثمانينات، فإن الأغلبية الساحقة من المجتمع السوفيتي كانت مشاركة بشكل أو بآخر في اقتصاد الظل من خلال نشاطات بشكل مباشر أو غير مباشر. وكما كتب دافيد بريس جونس في كتابه «الموت الغريب للإمبراطورية السوفيتية» (الصادر في نيويورك عام 1995)، حول مقولة مصدرها ليونيد برجنيف كما يدعون أنه قال حول اتساع مجال الدخول المرابح الناتجة من أعمال خاصة «لا أحد يستطيع أن يعيش على دخل واحد».

اعتماداً على تلك التوجهات، فإن أفراد المجتمع لم يعدموا الوسيلة للحصول على دخل إضافي في غير مشروع مثل الرشوة أو السرقة أو التجارة في السوق السوداء... الخ. والأهم من ذلك، هو ظهور شريحة من المجتمع أخذت في تقوية نفوذها اعتماداً على طرق الكسب غير المشروع المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الخاص. أن العديد من المضاربين الحاذقين والذين نجحوا في عهد برجنيف في الحصول على رأسمال ضخم تمت تسميتهم «بالأغنياء الجدد». حول ذلك يكتب غروسمان في إحدى مقالاته «العواقب السياسية والاجتماعية للتضخم وأثر ذلك في كبح وتيرة النمو الاقتصادي» المنشورة في مجلة «الاقتصاد والسياسة في الاتحاد السوفيتي» المطبوعة عام 1986.

وهكذا ومع مرور الزمن، فإن تلك الشريحة الاجتماعية من المجتمع الروسي أخذت تقوي نفوذها وقوتها المادية بحيث أصبحت أقرب ما تكون إلى الطبقة البرجوازية.

حاول بعض الباحثين العلميين تحديد نسبة الحجم الاقتصادي للطبقة البرجوازية الناشئة في «اقتصاد الظل». والذين تمكنوا من جني مداخيل عالية غير قانونية، جراء النشاط الاقتصادي الخاص. أن فلاديمير تريمل على سبيل المثال، يعتبر أنه وحتى نهاية الثمانينات، فإن حجم التعاملات الاقتصادية للعاملين في اقتصاد الظل وصل إلى 10-12٪ من مجمل القوى العاملة في البلاد. أن الباحث الاقتصادي كرياغين بدوره، يؤكد من خلال معطياته أن عدد العاملين في «اقتصاد الظل» قد قفز من 6 مليون في بداية الستينيات إلى 17-20 مليون عام 1974. (هذا يشكل 6-7٪ من تعداد سكان البلاد). وفي عام 1989 وصل العدد إلى 30 مليون (أي 12٪ من سكان البلاد).

يعطي غروسمان الاستنتاجات التالية حول مختلف الآراء بما يخص حقائق وحجم الاقتصاد الثاني في فترة منتصف ثمانينات القرن الماضي:

«لقد تبين أنه خلال العقود الثلاثة المنصرمة من عمر الاتحاد السوفيتي» إن جميع قطاعات الاقتصاد مليئة بالنشاطات السرية غير المشروعة من مختلف الأشكال والأنواع وهي متجسدة ابتداء من الصناعات الخفيفة والخدمات ذات الطلب والاحتياج الواسع وحتى طرق توزيعها إلى المستهلكين وخصوصاً السلع النادرة الوجود.

لقد تبين أن أكثر الشركات أو القطاعات أو المنشآت ربحاً هي تلك التي تلبي طلبات بعض الزبائن المعينين شديدي الإنفاق من السلع المتقنة والأطعمة الفاخرة. مع مرور الزمن أضحت بعض اتجاهات «الاقتصاد الثاني» تمتلك على حجم مذهل وانتشاراً واسعاً، وطرق عمل وتنظيم أكثر مهينة.

حسب اعتقادنا، أن التناقض الحاصل بين أنشطة «اقتصاد الظل» وبين النمط العام للاقتصاد الاشتراكي للبلاد، خلال مرحلة معينة من التطور الاجتماعي والسياسي ولّد أهم العوامل التي أدت إلى تدمير البناء الاجتماعي واستنزاف المنظومة السوفيتية.

إن وجود وجوهر وصفات ظاهرة نزعة الملكية الخاصة خلقت إلى حد بعيد العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية داخل الاتحاد السوفيتي بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في فترة أعوام الثمانينات ظهرت مطالبات صريحة وعلنية من أجل أحداث تغييرات عميقة في الاقتصاد الاشتراكي وفي بناء المجتمع إلى حد سواء. من جهة ثانية ظهر عامل اقتصادي داخلي هام ساهم في دعم أفكار وسياسة غرباتشوف، والذي أدى في النتيجة النهائية إلى دمار الاشتراكية السوفيتية.

للوهلة الأولى يخيل أن «اقتصاد الظل» قد قام بدور إيجابي محدد ساهم في استقرار الاقتصاد الوطني ومختلف منظومات الاقتصاد الاشتراكي. إلى حد ما أن «اقتصاد الظل» ساهم في تأمين بعض المتطلبات الاستهلاكية للناس والتي كانت خارج اهتمام القطاع الاقتصادي الأساسي لأسباب متعددة بهذا الشكل فقد ساهم في تخفيف استياء بعض فئات المجتمع من نقص بعض أنواع السلع والبضائع

الاستهلاكية. هذا أدى إلى التقليل من انتقال كثير من فئات الناس إلى معارضين للنظام القائم.

من الممكن ولهذه الأسباب مجتمعة جعلت السلطة السوفيتية تغض الطرف عن بعض أعمال ونشاطات «اقتصاد الظل» وحتى ولو كانت تتقاطع مع متطلبات القانون. لقد لاحظنا الإهمال التام للعديد من الدراسات الاقتصادية السوفيتية التي تتمحور حول ذلك. وكما أكد رئيس معهد الدراسات العلمية والتخطيط السوفيتي حيث كانت تعمل السيدة كرياغينا ، أن أول دراسة منشورة حول «اقتصاد الظل» ظهرت في بداية أعوام الثمانينات. لكن الدراسة التي تحوي على معلومات أكثر تفصيلاً في هذا المجال نشرت في شهر شباط عام 1992 وكانت بعنوان «اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي».

الأمر الأكثر غرابة وأهمية ، أن السلطات الرسمية لم تتخذ أي إجراءات جدية هادئة لكبح نشاطات «اقتصاد الظل» الغير قانونية. بما يتعلق بذلك أكد الباحث غروسمان أنه «مع بداية أعوام الستينيات، فإن «اقتصاد الظل» لم يتصف بالانتشار الواسع فحسب بل وبالتنظيم والحجم الكبير وكذلك بالنضج. لكن عندما وصلت الأمور إلى مستوى معين من عهد خروتشوف الذي أظهر ردة فعل قاسية. عندها فقط تم شن حملة ضخمة ضد ظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي. حتى أنه تم فرض عقوبة الإعدام بحق من يمارس أعمالاً من ذلك النوع. لكن الواقع أظهر أن حملة خروتشوف أو إجراءات من سبعة أو من تلاه لم تفلح في تقليص نشاطات «اقتصاد الظل» ونموه السريع. في فترة حكم برجنيف (1964-1982) اعتبرت أنها الفترة الذهبية لنمو وتوسع اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي. من الصعب التكهن هل حصلت ذلك التغاضي بشكل مقصود أم مكافأة لنشاطات بعض مسؤولي السلطة التنفيذية.

قلما تم الإشارة إلى انتهاكات حقيقية مشابهة ، بل يمكن تأكيد انعدام حصول تحقيقات قضائية جدية لنشاطات اقتصادية علنية وغير شرعية. مع بداية الثمانينيات على سبيل المثال، فإن الجرائم المنفذة من قبل المحتكرين - التي تتضمن شراء كمية كبيرة من السلع بهدف إعادة بيعها بسعر أعلى لغاية الربح -

تضمنت نسبة 2٪ من جميع الجرائم الاقتصادية المسجلة رسمياً.

مع أنه وحسب الدراسة التي قدمها الباحث الاقتصادي الروسي ميخائيل الكسيف الذي عنوانها «اقتصاد الظل» الذي يؤكد أن حجم الجرائم والخروقات الاقتصادية تعد بالحد الأدنى أعلى من الإحصاءات الرسمية المعلنة بمقدار 200 ضعف. (أن دراسة الكسيف قد اعتمد عليها الباحث الكندي مايكل وكر في مؤلفه «حجم وتأثير اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي». المنشورة عام 1997 في جامعة فريزر في فانكوفر - كندا).

بغض النظر عن التناقضات الحاصلة في مختلف الدراسات والمعطيات والأبحاث، نستطيع الوصول إلى النتيجة التالية إن جميع الأخطاء التي اقترفتها القيادة السوفيتية لم توازي الضرر الناتج عن النشاطات الاقتصادية غير القانونية التي مورست لفترة طويلة وكان لها الأثر الضار والهدام في بنيان الدولة السوفيتية. حسب وجهة نظرنا، أتى الوقت الذي يتوجب على الجميع دفع فاتورة الفساد والأخطاء التي ارتكبت، وكذلك الأمر أيضاً يتوجب على المواطنين دفع ثمن المنافع المؤقتة التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. مع العلم أن «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتية قد قدم منافع مادية إلى بعض قطاعات الشعب السوفيتية في بعض فترات ازدهاره.

يجدر العلم أن «اقتصاد الظل» خلال مراحل تكونه وازدهاره قد ولد ونما في رحم اقتصاد البلاد الأساسي واستمر متطفلاً على القطعات الاقتصادية ذات الملكية العامة. هكذا نجد أن «اقتصاد الظل» قام بدور العلقة التي امتصت دم القطاع العام على مدى عقود إلى أن حلت اللحظة التي أنهار بها الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي.

حتى في تلك الحالات التي قام بها «اقتصاد الظل» بتلبية حاجات وأذواق بعض شرائح المجتمع وساهم في تقليل حجم سخطهم تجاه الاشتراكية، إلا أنه في نفس الوقت، ساهم في تكون بؤر من التوتر لتعارضه مع قيم الاشتراكية ونظمها لدرجة السير باتجاه معاكس لها بشكل واضح. هنا كان كرياغن محقاً تماماً عندما أكد «أن قيام اقتصاد الظل بتوفير بعض السلع الاستهلاكية النادرة، في نفس

الوقت ساهم في ظهور أخرى جديدة». أن ذلك أدى إلى نقص المزيد من السلع النادرة، وهذا أدى إلى تنشيط قطاعات اقتصاد الظل وزيادة انتشارها، كانتشار السرطان في الجسم. في النتيجة كل ذلك أدى إلى حصول «عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي داخل المجتمع».

إن ازدياد حجم النشاط الاقتصادي غير الشرعي، أدى إلى التأثير سلباً على حياة الناس وعلى الحالة الاقتصادية للمجتمع. وكما ذكر سابقاً أن «اقتصاد الظل» تشكل ونما متطفلاً على جسم الاقتصاد الاشتراكي واستمد سبل بقائه من كافة منشآت القطاع العام الاقتصادية وهذا الحق ضرراً بالغاً باقتصاد البلاد. لقد أكد الكسيف بشكل خاص أن منشآت إنتاجية كاملة وصلت إلى حد الانهيار بسبب فساد مدرائها وتحويل المواد الأولية الداخلة إليها والسلع المصنعة لصالح «السوق السوداء».

إن وجود ونشاط «اقتصاد الظل» أدى إلى أحداث الضرر الشديد والفوضى في منظومة التخطيط المركزي للاقتصاد. على سبيل المثال، عندما تسير منشأة ما على طريق التوازن في عملها، عندها أن أي أخطأ يتم ارتكابها بعد وضع الخطط الإنتاجية بسبب تسريب مواد أولية إلى السوق السوداء أو ما شبه... الخ. عندها يصعب تنفيذ الخطط الإنتاجية الموضوعة ويصعب أيضاً على المخططين في معالجة أوضاع تلك المؤسسات وإعادة التوازن والاستقرار لعملها مستقبلاً. أن علم ونشاط اقتصاد الظل يؤدي إلى خلق معوقات ضخمة أمام الاقتصاد ذي التخطيط المركزي ويؤدي لقطع الاتصال العكسي بين مختلف آليات الاقتصاد الوطني، وجعل منظومة التخطيط المركزي تعمل بشكل شبه أعمى، بسبب تشوه الصورة الواقعية أمامها، هذه الحالة يمكن ملاحظتها ليس في واقع قطاعات إنتاجية معينة فحسب، بل وعلى مستوى البلاد ككل.

إضافة إلى ذلك أن الانتشار الواسع لظاهرة جني المال بطرق غير شرعية، أدت إلى خلق مظاهر سلبية ذات طابع اجتماعي ونفسي. ونما الشعور بعدم المساواة الاجتماعية هذا ولد ظاهرة الكره والحسد بين المواطنين. باختصار أن «اقتصاد الظل» أدى إلى خلق مشاكل إضافية على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، والتي تطلب إيجاد الحلول الناجعة والسريعة لها من قبل السلطة السوفيتية. وخلاف ذلك سوف يؤدي إلى نشوء مشاكل جديدة يصعب حلها.

إن التأثير المدمر «لاقتصاد الظل» انتقل بعداوه إلى عمل وفاعلية الحزب الشيوعي نفسه. سابقاً تمكن الحزب الشيوعي من التصدي لظواهر الانحراف بنجاح خلال مسيرته التاريخية. فقد تمكن الحزب بكوادره النظيفة من إقصاء شخصيات حاولت حرفة مثل بوخارين أو خروتشوب.. لكنه عجز عن الوقوف ضد ظاهرة غرباتشوف الانحرافية بسبب تفشي الفساد وسط بعض كوادر الحزب القيادية.

مع بداية الثورة البلشسفية في عشرينيات القرن الماضي، حيث كان الفلاح الفقير هو عماد الطبقة الكادحة ومحور أفكار بوخارين الطبقية، حيث كان من المستحيل إفساد الحزب لكي يستمر هو. على عكس ما حصل حديثاً مع دهاة «الطبقة الجديدة» من رجال أعمال «اقتصاد الظل». ولكي يستطيعون الاستمرار في أعمالهم التجارية والإنتاجية غير المشروعة، لا بد لهم من البداية من إيجاد مسؤولين حكوميين وحزبيين يؤمنون لهم الحماية وعلى كافة المستويات. بكل بساطة لقد تم رشوة وشراء مثل أولئك المسؤولين، مع العلم أنه كلما ازداد انتشار تلك النشاطات الغير مشروعة أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة الفساد بالتوازي معها. في هذا المضمار وكما أكد الباحث سميث أنه لا توجد ولا منشأة غير شرعية يمكنها العمل والاستمرار بدون وجود مسؤول حكومي يؤمن الحماية لها.

في عام 1979 ألقى غرسمان تقريراً في اجتماع اللجنة الاقتصادية في الكونغرس الأمريكي يتضمن حالة الاقتصاد السوفيتي في فترة التقلب. كان تقريره بعنوان «بعض الملاحظات حول الفساد والنشاط الاقتصادي الخاص الغير شرعي». ظهر في ذلك التقرير أن مستوى الرشوى وشراء الذمم وسط كبار مسؤولي الاتحاد السوفيتي «وصل إلى أعلى حد وأوسع انتشار من أسفل هرم المسؤولية إلى قمته». ولقد تم الاستشهاد بأقوال المدعي العام السوفيتي، على سبيل المثال، أن أحد مدراء المنشآت الاقتصادية كان مجبراً على تقديم إتاوات لمسؤولين معينين في الحزب والسلطة المحلية حيث يعيش تحت تهديده بالتسريح من وظيفته».

إن تصور حجم الفساد في أعلى مستويات السلطة يعد فضيحة كبيرة على الصعيد الاجتماعي، التي انتشرت في أعوام السبعينيات والثمانينات. أن الفساد والمكائد كانت منتشرة في أعلى مستويات السلطة المسؤولة عن إنتاج المواد الأولية الإستراتيجية داخل الاقتصاد السوفيتي. من خلال البحث والتحقيق، تبين أن بعض كبار المسؤولين في الحزب والحكومة في بعض الجمهوريات تمكنوا من الحصول على وسيلة «قانونية» للاستحواذ على ملايين الروبلات، من خلال التلاعب بتقارير وهمية ومبالغ فيها حول تنفيذ الخطط الإنتاجية أو الحصول على محاصيل إستراتيجية تفوق بكميتها الخطط الموضوعة. تبين أيضاً أنه من أجل القيام بعمليات كبيرة الحجم ذات طابع مخالف للقانون يتطلب حصول دعم من قبل شخصيات لها تفوق كبير مثل صهر الرئيس السوفيتي السابق ليونيد برجنيف.

تميزت كل جمهورية سوفيتية بطابعها الخاص في مجال الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وطريقة الحصول على الدخل غير المشروع. على سبيل المثال في أذربيجان، كانت تدفع رشاوي من أجل الحصول على ترخيص بإنتاج بيض السمك من قبل أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، أما في دول البلطيق فقد سعى أشخاص للحصول على تراخيص لصيد السمك وتعلبيه، في قرغيزيا لإنتاج اللحوم وهكذا... الخ.

من المؤكد أن تلك النشاطات الاقتصادية لا يمكن أن يتم السماح بها بدون دفع رشاوي إلى مسؤولين حزبيين وحكوميين. عملياً أن الفساد تحظى كل هذه المستويات ليصل إلى قيادات البلد العليا. يفرد الباحث سميث مثالاً على ذلك السيد فرول كازلوف الذي كان يطلق عليه في حينها «اليد اليمنى للرئيس خروتشوف». بعد النهاية المفاجئة لخروتشوف وجدوا لدى رجله كازلوف في لينينغراد في خزنته مجموعات ضخمة من المجوهرات الثمينة والأموال المرسلة إليه. حيث تم الإثبات أن تلك الأشياء كانت مقدمة من أشخاص في لينينغراد كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية غير قانونية بغية وقف الإجراءات القضائية بحقهم.

في البحث المقدم من قبل ستيفان غاندلمان جامعة ايلنوي أمريكا يستشهد بقول الكساندر غورف الذي كان يشغل منصباً هاماً في وزارة الداخلية السوفيتية

في حينه. حيث يقول أن عملية إفساد الحزب الشيوعي السوفيتي في عهود خروتشيف) برجنيف وحتى غرباتشوف كانت على صلة وثيقة بعمليات الفساد التي كانت تقوم بها تنظيمات تمارس الجرائم الاقتصادية المنظمة. وهذا ما صرح به غورف في هذا المجال: «أن عهد خروتشوف مثل بداية «الانحلال» وفتح مجتمعنا لإمكانية التطور وكذلك للجريمة المنظمة... في عهد ستالين لم يكن أحد يتصور قيام الجريمة المنظمة على هذا المستوى... بعده حصل بعض الانفتاح، وظهر ما كانوا يسمونه «قانون السرقة الأخلاقية». كل ذلك بالتأكيد كان يصب في مصلحة بعض الجهات الحزبية القيادية البيروقراطية في عام 1974 على سبيل المثال ما كان يطلقون عليه «مافيا موسكو التجارية» حيث كانت تمتلك على ممثلين لها على مستوى القيادة الحزبية العليا. أن ما كان يحصل لأمر غريب وغير متوقع، وإذا حاول أحد ما أن ينبه حول ما يحصل في واقع الأمر في البلاد من «نزعة ليبرالية» لسخروا منه أما الجهات الحكومية سوف تنعته بالجنون.

مع العلم أن جميع تلك الممارسات بدأت هكذا. فئة معينة من القيادة الحزبية أعطت «الضوء الأخضر» لعمليات السرقة غير القانونية. أن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه في مخيلتنا عن الأسباب الحقيقية لنشوء «اقتصاد الظل» وما يتبعه من فساد. أن تلك الظاهرة نشأت في عهد حكم الرئيس خروتشوف، ولاحقاً تجذرت في عهد برجنيف. أما في عهد غرباتشوف، فإن الجريمة المنظمة قد قويت شوكتها وزادت من قوتها ونفوذها لدرجة أنها انتشرت كانتشار المرض الخبيث».

مع العلم أن، الفساد الذي كان ينخر جسم الحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن ظاهراً للعيان ولم يعكس حالته السياسية المتردية. أن الفساد المنتشر في كل مفاصل الحزب أدى إلى التأثير سلباً وبقوة على الوضع التنظيمي وعلى مستوى الإيمان الإيديولوجي وتفشت ظاهرة اللامبالاة والتسيب داخل صفوفه. وانغمس الكثير من كوادره القيادية والموظفين الحكوميين في الفساد والبيروقراطية القاتلة التي ارتبطت بالعلاقات الاقتصادية الغير مشروعة. هذا لا يعني أن أولئك المسؤولين كانوا منغمسين بشكل مباشر في عمليات الإنتاج أو التجارة الغير مشروعة. لقد أوجدوا الكثير من الطرق الخفية التي تبعد عنهم الشبهة في تورطهم في عمليات

السرقة والكسب غير المشروعة التي كانت شائعة جداً في تلك الفترة.

بهذا الشكل، وبغض النظر عن منطقية الأسباب الأخرى التي أثرت على الاقتصاد السوفيتي، يبقى تأثير «اقتصاد الظل» هو العامل الحاسم في التأثير سلباً على الوضع الاقتصادي في البلاد مع مرور الزمن وساهم في خلق معضلات جديدة، أن العامل الآخر الذي ساهم في تفاقم الوضع بشكل واضح هو عدم اتخاذ إجراءات جدية لإيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة.

بالرغم من كبر حجم المشاكل الاقتصادية وتفاقمها في الاتحاد السوفيتي، إلا أن العامل الحاسم الذي ساهم في تدمير الاشتراكية السوفيتية هو الخط السياسي الذي انتهجه غرباتشوف الهادف بالنتيجة إلى تدعيم «اقتصاد الظل» والقطاع الخاص في عموم البلاد وعلى كافة المستويات.

إن علاقة غرباتشوف العقائدية والعملية «باقتصاد الظل» تعد بكافة المقاييس عبارة عن «انقلاب سياسي» نفذ بعد عام 1986 في ظل حالة من التسيب والضياع كانت سائدة في تلك الأوقات. أن ذلك التسيب طال في بداية الأمر وبشكل أساسي الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعدم القدرة على تأمين بعض السلع ذات الطلب الواسع. ثم انعكس ذلك على المنظومة السياسية والاقتصادية، أي على قدرة وفاعلية الحزب الشيوعي لمواجهة الأزمات باعتباره الآلية الاجتماعية والسياسية الوحيدة التي من واجبها ومهامها إيجاد الحلول للأزمات. من الواضح أن غرباتشوف لم يكتف باستخدام النزعة التحررية لدى المجتمع بل راح، ينفخ فيها ويشجعها من خلال خطاباته وبكافة الطرق والأساليب.

إضافة إلى ذلك قام غرباتشوف بتدعيم موقع طبقة البرجوازية الصغيرة الناشئة في البلاد. أنه يعد ربيب «الاقتصاد الثاني أي اقتصاد الظل». وكذلك قام بدعم الطموحات الشخصية والجماعية المتمردة على قيم الاشتراكية والتي أضحت أكثر تنظيماً داخل المجتمع. وهذا أدى بالنتيجة النهائية إلى خلق مزيداً من التناقضات داخل المجتمع. في الواقع كانت توجد تطلعات داخل المجتمع السوفيتي تتوافق مع جنوح غرباتشوف بالانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة» ووجود قطاع خاص اقتصادي.

كان تفاعل قادة الحزب بطيئاً ومتأخراً مع طروحات غرباتشوف في جنوحه في دعم «الاقتصاد الثاني» حتى أنهم لم يفهموا أو يدركوا خطورة ذلك. بل كان البعض ينفي احتمال حصول أية مخاطر وما قد ينتج عنها من عواقب وخيمة.

إن الحصول على كسب مادي شخصي وبطرق غير مشروعة أدى إلى ترسيخ القيم البرجوازية على حساب الاشتراكية وقيمها. أن نشوء ونشاط «اقتصاد الظل» خلق البيئة الملائمة «والمدرسة» التي خرجت الكوادر التي من مصلحتها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى «اقتصاد السوق الحرة» والملكية الخاصة. هذه الفئة من الناس هيأت المناخ المناسب في البلاد من الناحية النفسية والاجتماعية والإعلامية للإصلاحات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق.

إن «اقتصاد الظل» وكل ما يتعلق به ساهموا في تغيير نظرة المواطنين تجاه قيم المجتمع الاشتراكي. وكذلك في إشاعة النشاطات الاقتصادية غير القانونية، وفي نشر الفساد بهدف الحصول على مكاسب مادية، كذلك ساهموا في نشر ظاهرة التسيب وهدر الموارد ووقت العمل. وكما قام ا. ب. ليدنيف بتوصيف ذلك الاقتصاد من خلال مؤلفه «اقتصاد المحسوبيات» المنشور عام 1998 في جامعة كمبرج. كل ذلك أدى إلى نشوء فوارق اجتماعية كبيرة بين أفراد المجتمع وفقدانهم الثقة في الاشتراكية. أن عمليات تهريب السلع عالية الجودة إلى «السوق السوداء» واتساع ظاهرة فقدانها من السوق. ساهم في فقدان الثقة في المنظومة الاشتراكية وإمكانية إصلاحها.

بهذا الشكل أن «اقتصاد الظل» استطاع أن يضرب عصفورين بحجر واحد، أولاً استطاع أن يزيد من حدة النقد الموجه إلى الاشتراكية، ثانياً تمكن من تكريس عبادة المال في نظر الناس وتأثيره غير المحدود.

إن زيادة الفساد والتخريب الاقتصادي وعدم مراعاة القانون الاشتراكي أدى إلى زعزعة الثقة بإمكانية المنظومة الاشتراكية السوفيتية في تأمين احتياجات المواطنين من السلع والاحتياجات الضرورية والرفاه الاجتماعي، إضافة لذلك ازدادت قوة المال في المجتمع. أن ذلك فتح المجال واسعاً للتنافس مع السلطة الحزبية النافذة - وذلك حسب وجهة نظر غروسمان في مؤلفه «الاقتصاد الثاني في الاتحاد

السوفيتي».

بالتأكيد كان هناك الكثير من الشرفاء داخل الحزب والدولة الذين وعوا المخاطر على حقيقتها والتي تهدد مصير البلاد واقتصادها الاشتراكي والتي تساهم في نشر قيم البرجوازية وعقائدها. على سبيل المثال، في عام 1978، قام الباحث السوفيتي غريغوري شيخ نزاروف من خلال مؤلفه «مصير العالم» بالتحذير من نمط التفكير البرجوازي داخل المجتمع السوفيتي. لقد تحدث عن أن تلك النزعة في الأساس يمكنها أن تشجع على الجري وراء المصالح الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة. اعتماداً على ذلك توصل شيخ نزاروف إلى استنتاج مفاده. أنه خلال فترة تاريخية طويلة سوف تتعمق الفروق الطبقية وتنعدم المساواة والعدالة الاجتماعية.

«أن الخطورة تكمن في تشكل وانتشار نمط التفكير البرجوازي، وأن الوعي يقل عند تفشي التفاوت الطبقي داخل المجتمع». هذا ما كتبه الباحث شيخ نزاروف، كما قد قيل في أعوام سبعينيات القرن الماضي. لكنه أعوام الثمانينات أصبح من المقربين للزعيم السوفيتي غرباتشوف.

على قاعدة الظاهرة التي تم توصيفها من قبله والتي تكمن في انتشار نمط الوعي والسلوك البرجوازي داخل المجتمع السوفيتي، فقد تكونت مجموعات من الناس بعد عقد من الزمن تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب الآخرين وخصوصاً المصلحة العامة. لقد كانت تلك المجموعات منظمة إلى حد ما وتملك برنامجاً معيناً لتحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى، لقد وجد هؤلاء في اقتصاد السوق الوسيلة للوصول إلى أهدافهم في إيجاد القاعدة المادية وخلق طبقة برجوازية تؤمن بعقيدة مضادة للاشتراكية.

مثال على ذلك عالم الجريمة المنظمة ودوائر السياسيين الفاسدين ونشطاء الحركات الدينية والاتنية من مختلف الاتجاهات والمشارب، والرافضين للخدمة العسكرية، إضافة إلى بعض الكتاب والفنانين والرسامين المعارضين للنظام القائم.

لقد أكد المؤرخ فردريك ستور في كتابه المنشور عام 1995 والذي عنوانه «النظام السوفيتي من الأزمة إلى الانهيار» أنه منذ استلام غرباتشوف للسلطة

مباشرة. دخل الغرب على الخط وكان كريماً في دعم وتمويل تلك المجموعات التي تم ذكرها إضافة إلى التمويل المادي التي حصلت عليه من نشاطها من خلال «اقتصاد الظل» هذا يفسر حقيقة تشكل مجموعات متشابهة الجوهر والأهداف وعلى قدر كبير من التنوع في البرامج والشعارات. أغلبها يرفع شعارات التحديث والحرية الشخصية الغير محدودة» وحرية الكلمة والاعتقاد، حق السفر والهجرة دون قيود، حق عدم العمل، وحق الحصول على المال بكافة الطرق والسبل مهما تكن... وحرية الكتابة والنشر دون قيود أو رقابة...

حول هذا كتب الباحث ستار الآتي: «داخل فئات المجتمع تشكلت مجموعات غير شرعية وشبكات تابعة لها، مع العلم أن تشكيلها ونشاطها كان مخالفاً للقانون، وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي كانت تلك المجموعات تضم في صفوفها عدة آلاف من الأشخاص. أن بعض المجموعات في الواقع كانت عبارة عن منظمات غير مرخص لها تعمل على أساس تطوعي هدفها تقديم المساعدة والخدمات للآخرين. لكن في نفس الوقت كان هناك العديد من التنظيمات التي وضعت نصب أعينها أهدافها أخرى وهو التأثير المباشر على الحياة السياسية في البلاد. لم يكن من أهدافها السعي لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية أو تقديم المساعدة للآخرين، فما بالك في الإيمان بالنضال الطبقي أو التضامن العالمي مع عمال وكادحي العالم.

إن القسم الأكبر من تلك التنظيمات كان هدفه نشر «القيم البرجوازية وحرية الكسب المادي بشتى الطرق بهدف الإثراء السريع، كانوا يسعون للحصول على الحرية» لكي يفعلوا كل ما يشأون دون عقاب أو حساب.

حسب رأي ستار أن كل ذلك حصل داخل المجتمع حتى قبل أن يستلم غرباتشوف السلطة عام 1985. أن أفضل مثال في هذا المجال كان التنظيم الذي يقوده ف. سوكيركو «الذي يدافع عن الحرية الاقتصادية». تلك المنظمة شنت حملة تهدف إلى شرعنة «الاقتصاد الثاني» وجعله قانونياً من خلال تعديل المادة 153 من قانون الاتحاد السوفيتي والتي تمنع أي نشاط اقتصادي خاص وتمنع قيام القطاع الخاص. حتى أن هذه المنظمة رفعت مطلبها بشأن تعديل المادة 153 إلى مجلس

السوفييت الأعلى. وأخذت تنشر مطالبها في مجلة خاصة بها تكيل الانتقادات للمادة 153 ، والتي اعتبروها أنها غير عادلة ، إضافة لذلك قامت المنظومة المذكورة «بنشاطات اجتماعية علنية» بالتزامن مع رفع دعوى قضائية حول هذه المادة إلى المحكمة الرسمية. وحسب شهادة مدير معهد الدراسات الاقتصادية والتخطيط فاليري روتغيز أن الحملة الدعائية لتلك المنظمة كانت من القوة لدرجة أنها تمكنت من حشد دعم شعبي كبير جداً لها لتغير المادة 153 من القانون الجزائي السوفييتي لدرجة كادوا أن يجمدوا تنفيذها داخل البلاد.

بهذا الشكل، نجد أنه حتى قبل استلام غرباتشوف للسلطة، كان الاقتصاد الثاني، يحظى بقاعدة إيديولوجية وعملية داخل المجتمع، وحتى في أعلى المستويات داخل الحزب والدولة. هناك ومع بداية الثمانينات، اعتمدوا طريقتين في التعاطي مع «الاقتصاد الثاني».

الأول كان مدعوماً في الأساس من قبل معهدين متخصصان في البحوث الاقتصادية المتعلقة بمعضلات «الاقتصاد الثاني» الذي تأسس قبل اندربوف، أحداهما كان يعمل ضمن نفاق منظومة النيابة العامة للاتحاد السوفيتي، والثاني ضمن منظومة وزارة الداخلية السوفيتية.

حسب رأي المعهدان المذكوران يمكن تصنيف العمل والنشاط الشخصي إلى صنفين:

1 -الأول مفيد للمجتمع وذلك النشاط يتوافق مع القوانين المرعبة.

2 -والآخر يتعارض مع القوانين وغير شرعي، ويهدف إلى الحصول على المال عبر نشاط لا يعتمد على العمل.

أن كلا المعهدان صنفا النشاط الثاني على أنه يتعارض مع طبيعة الاشتراكية. توصل المعهدان إلى استنتاج أن ظاهرة انتشار «اقتصاد الظل» تعود إلى القصور القانوني، والتهاون في تنفيذه والتي عرقلت تنفيذ القانون بمفهوم حديث.

توصل المعهدان إلى اقتراح يدعو إلى ضرورة بذل الجهود للصراع ضد تلك الظواهر من خلال زيادة مراقبة النشاطات الشخصية للأفراد.

أما الاختيار هو غض النظر عن النشاطات المضرة «للاقتصاد الثاني». هذا

الاتجاه حصل على دعم بعض الدوائر العليا في الحزب والحكومة. عبّر عن مواقفهم تلك معهد البحوث العلمية التابع إلى لجنة تخطيط الدولة في الاتحاد السوفيتي. لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من دراسات باحثين ينتمون إلى ذلك المعهد وعلى رأسهم ت. كرياغين وف. روكيزر وآخرون.

إن الإجراءات التي اقترحها المعهد اعتماداً على المعطيات المذكورة لتجاوز النتائج السلبية لنشاطات «الاقتصاد الثاني» تكمن في اقتراح القيام بعدة خطوات معينة، لتحديد أنواع النشاطات التي كانت تتم في قطاعي الخدمات والإنتاج والتي كانت تتمتع بطلب واسع من مختلف شرائح المجتمع.

وفق هذا السياق، تم الاقتراح على سبيل المثال، اتخاذ خطوط عملية في مجال التشريع والإدارة والاستقلال المالي لبعض المؤسسات والجمعيات التعاونية وما شابهها من التجمعات والروابط التي تمارس بعض النشاطات الاقتصادية. من خلال تلك الإجراءات تم التوقع أن الكثير من قطاعات وفعاليات «الاقتصاد الثاني» سوف تنتقل من النشاط السري إلى العلني. من المهم جداً ذكر أنه، عند بداية استلام غرباتشوف، تمكن وبنجاح ظاهر من إحلال انطباع، بأنه يؤيد مثل تلك الإصلاحات العلاجية أو دعم إستراتيجية من تلك القبيل. لكن تبين فيما بعد أن كل ذلك كانت الألاعيب ومناورات للخداع أو إجراءات لذر الرماد في العيون، أما سياسته الحقيقية فكانت موجهة إلى تحويل الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحرة والملكية الخاصة، هذا التوجه كان يشمل كافة قطاعات المجتمع.

مع بداية الثمانينات، كان أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي القيام باتخاذ قرارات طارئة ومعقدة، حول مشاكل البلاد الملحة، الاقتصادية وفي مجال السياسة الداخلية والخارجية. كما حصل في الماضي وأيضاً في تلك الفترة، كان الناس داخل الحزب أو في المجتمع، على ثقة أنه لحل مثل تلك المعضلات لا بد من استعارة آليات وطرائق الرأسمالية، بالمقارنة مع الفترة المبكرة من عمر الاشتراكية، مع بداية الثمانينات فإن الكثير من المعطيات قد تغيرت، وأن من يؤمن بوجهة نظر الحرية الاقتصادية قد اعتمدوا على دعم قوي لا يستهان بنفوذها وغير ظاهرة للعيان وذات سطوة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى على

المستوى السياسي. أن تلك القوى سعت على الدوام على تقوية مواقعها ونفوذها تدريجياً بشكل خفي وكانت رأس الحربة البرجوازية الناشئة والهادفة لزيادة ظاهرة الفساد وانتشار عدواها حتى داخل أوساط الحزب الشيوعي نفسه. بالنتيجة النهائية، أن تلك القوى توحدت لتحقيق هدف مشترك إلا وهو السعي للانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة» والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

بعبارة واحدة كان الحديث يدور باتجاه الرأسمالية. بهذا الشكل حصل أن قام غرباتشوف في بداية عام 1987 وبشكل غير متوقع بانقلابه السياسي باتجاه «اليمين»، معللاً تصرفه ذلك بتقليد «خروتشوف - بوفارين» المشهور حيث سار على خطاهما من خلال قوننه وتشريع الاقتصاد الثاني والذي أدى لاحقاً إلى ظهور البرجوازية الصغيرة.

مهما يكن الدور الذي لعبه «اقتصاد الظل» في نشوء القاعدة الاجتماعية للفكر البرجوازي وانتشاره، فإن ذلك ما كان ليحصل لولا الوضع الكارثي التي كانت تعانيه البلاد في تلك الفترة. مهما بدى المشهد العام للوهلة الأولى مبهماً، فإن السبب الرئيسي لاستياء الناس وعدم رضاهم عن الأوضاع يعود في جله إلى التطور الديناميكي للمجتمع الاشتراكي ومنجزاته على أرض الواقع.

إن السرعة الكبيرة في تصنيع البلاد حولت القسم الأكبر من مواطنيها إلى طبقات اجتماعية متحررة من ضرورات العمل الجسدي ومرتبطة بشكل أو بآخر بنشاطات ذات طابع ذهني. تكونت العديد من الشرائح التي تعمل كوادرها في المناصب القيادية والتنفيذية، حيث اعتبرت هذه الشريحة هي النموذج السوفيتي من ذوي «الياقات البيضاء».

إن القسم الأكبر من أولئك الأشخاص شعروا بقرارة أنفسهم أنهم مظلومين ويتعرضون بشكل دائم للخسارة، رغم محاولات متكررة بعد أعوام الستينات لمعالجة موضوع التوازن في الدخل وفق حجم ونوعية العمل. كثيراً ما كان يحصل أن فئات مثل الأطباء والمعلمين والمهندسين وموظفي الإدارات يحصلون على رواتب أدنى من رواتب العمال العاديين. إضافة إلى ذلك توصل العديد من المثقفين من خلال التواصل أو السفر إلى الخارج إلى قناعة مفادها أن نظرائهم في الغرب يحظون

بمستوى حياة أعلى بكثير وحسب معطيات أعوام الثمانينات، فإن وزن الطبقة المثقفة لا يقارن مع دور ووزن أعضاء الحزب الشيوعي وكوادره القيادية.

في عام 2001 نشر فيكتر ترشكوف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي دراسته في دورية صادرة باللغة الإنكليزية inrnational correspond dence تحلل الأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية. في سياق دراسته المعنونة «مكان الإصلاحات في الرأسمالية في سياق العملية التاريخية» لقد أكد ترشكوف، طالما وجدت الطبقات المستقلة في العالم، هذا يرجح احتمال استمرار خطورة عودة الرأسمالية حتى إلى الاتحاد السوفيتي.

مع هذا فإن ذلك الغزو يصبح ذا طابع قاتل فقط عندما تكون «في داخل البلدان الاشتراكية قوة مهتمة بعودة الرأسمالية». وحسب رأي ترشكوف، أن التوصل إلى التصور الحقيقي لحجم تلك القوى وإمكاناتها يمكن فقط عندما نعي بشكل دقيق وحين نتأكد. أن المجتمع السوفيتي في فترة الثمانينات كان «بشكل كامل لا طبقياً». في تحليله يشير إلى وجود صنفين كحد أقصى من البرجوازية.

إن وجود الصنف الأول كان مرتبطاً إلى حد كبير بالمنظومة الواسعة لتجارة التجزئة مع مرور الزمن، أن القسم الأكبر من هذه المنظومة انغمست في الفساد والمكائد عند الاتجار بالسلع والمواد الأولية التي تعد ملكية عامة وحكومية. وبعبارات أخرى أن هذا الجزء من «الاقتصاد الثاني» والقائمين عليه «عملوا»، كما يقال على «حافة القانون». يمكن أن نحكم على المستوى الأقصى للظاهرة، وذلك عندما نتصور على سبيل المثال، أعمال البناء غير القانوني والذي يشاد تهريباً بجهود العمال الذين يتهربون من دوامهم الوظيفي... أو سائقي سيارات الأجرة والشحن الذين ينقلون بضائع خاصة لحسابهم...

إن الصنف الآخر من البرجوازية يبدو أكثر قوة بكثير، والتي اعتمدت على تجارة الجملة. مع مرور الزمن، أصبحت الدورة المالية والقوة الاقتصادية لهذه الفئة تعادل في حجمها، وحسب رأي بعض المحللين إلى حد كبير حجم القطاع الحكومي.

في تلك الظروف، عندما حاول غرباتشوف في عامي 1987-1988 أن يدخل

تعديلاً قانونياً بحيث يصبح العمل التجاري في «السوق السوداء» قانونياً سواء كان تجارة الجملة أم المفرق مهما كان حجمه الحقيقي. لكنه استصطدم حينها بالمصالح الشخصية لبعض العاملين فيه، في ظروف تلك السنوات، كانت ردة الفعل ذات طابع إيديولوجي وسياسي ذا صبغة خاصة. مع مرور الزمن حصلت هجمة داخل المجتمع لصالح إقامة «اقتصاد السوق الحرة» و«الملكية الخاصة». كل ذلك أدى إلى تفكك وشلل في نشاط وحتى وجود القطاع العام الاقتصادي التابع للحكومة.

بهذا الشكل يتوصل تروشكوف إلى استنتاج مفاده؛ عندما حاولت الثنائية غرباتشوف -يعقوبليف القيام بإجراءات عملية للعودة إلى المنظومة البرجوازية في الاقتصاد، بدلاً عن القطاع الحكومي والجهاز الإداري الذي يخضع لسيطرتهم. لكن حصل شيء مفاجئ على ما يبدو بالنسبة لهما. حيث اصطدموا بمنافسة بعض الأشخاص من جهاز الإدارة الحكومية. هذه الإدارة التي عملت ومنذ أمد بعيد «بشكل متوافق» للعودة إلى الملكية الخاصة. إن الكوادر السابقة سعوا ليس فقط للمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم ومواقعهم فحسب، بل سعوا للحصول على حصة دسمة من الكعكة الحكومية الضخمة التي سوف تكون عرضة للتفكك والخصخصة.

بنتيجة هذا النمط من «إصلاحات» غرباتشوف والجهاز الإداري المرتبط «بالاقتصاد الثاني». أصاب الاشتراكية في مقتل بسبب الخيانة بما يخص منظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، والتي تحدثت عن نفسها من خلال العواقب والنتائج التي حصلت.